المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/04/2015

المغرب يمضي في طريق الاعتراف بجمعيات موالية لجبهة البوليساريو الانفصالية

الشرق الأوسطآخر تحديث السبت, 25 ابريل/نيسان 2015; 01:20 ((GMT +0400
المغربالبوليساريو
Share
inShare

الرباط، المغرب (-- (CNNيبدو أن المغرب يريد فتح علاقة جديدة مع المجتمع الدولي فيما يخصّ حرية تأسيس الجمعيات، إذ أكدت مصادر إعلامية أن الدولة المغربية تمضي نحو الاعتراف بـ12 جمعية تنشط في ترابها، منها جمعية معروفة بموالاتها لجبهة البوليساريو الانفصالية، تتبنى مطلب "تقرير المصير في الصحراء الغربية".

وقد قالت وكالة الأنباء الإسبانية إنّ الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حصلت على الضوء الأخضر من السلطات المغربية من أجل العمل بشكل قانوني، حتى وإن كان هذا الترخيص شفويًا ولم يصل بعد إلى ما مكتوب.

كما أكدت الجمعية على لسان نائب رئيسها أنها تواصلت مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة عمومية مغربية مستقلة، وأكد لها إمكانية العمل بشكل قانوني، لا سيما وأن هذه الجمعية، رفعت دعوى قضائية سابقًا ضد وزارة الداخلية بسبب عدم توَّصلها بالوصل، وتمكّنت من ربحها.

وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد دعا عام 2013 السلطات المغربية إلى الاعتراف بجمعيات محظورة، بينها جمعيات في الصحراء، إذ قال إنه على الدولة منح التراخيص للجمعيات التي تملك كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني.

وإذا كانت جمعية انتهاكات حقوق الإنسان قريبة من الترخيص، فإن الأنباء تحدثت عن أن الاعتراف لم يطل بعد جمعية أخرى موالية للبوليساريو، هي تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، الذي تقوده الانفصالية المعروفة أميناتو حيدر، والذي يعدّ من أنشط المنظمات غير الحكومية في ملف الصحراء.

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/25/morocco-organizations

Morocco Authorizes a Pro-Polisario NGO

Saturday 25 April 2015 - 10:07
Morocco World News
Rabat – A pro-Polisario association has been given the green light to operate legally on the Moroccan territory, Spanish news agency EFE reported.
The Sahrawi Association for victims of violations of human rights (ASVVDH) is said to have been granted permission by authorities to carry out its activities in Morocco.
The authorization remains merely verbal for now since the association has not yet received a receipt issued by the Moroccan Interior Ministry. The receipt allows similar associations to have a bank account, an address and to conduct their activities legally.
However, Ghalia Djimi, the vice president of ASVVDH is said to have been contacted by Driss Yazami, the President of the National Council for Human Rights (CNDH), who assured her that the association is now free to operate throughout the country.
The ASVVDH has existed since 2005. In 2006, they obtained the right to form an association from the Agadir Administrative Court.
Although not legal in the eyes of the law, the ASVVDH was tolerated by the Moroccan authorities. They have been holding meetings with foreign diplomatic missions accredited in Morocco and have also in some occasions participated in international conferences abroad.

http://www.moroccoworldnews.com/2015/04/156997/morocco-authorizes-pro-polisario-ngo/

Bulgaria Vice President to meet with Morocco Human Rights Council

27 April 2015 | 07:41 | FOCUS News Agency
Picture: Focus Information Agency
Sofia. Bulgarian Vice President Margarita Popova will receive Driss El Yazami, Chairperson of the National Human Rights Council of Morocco on Monday, the press centre of the Bulgarian President's Office announced.
The two will discuss the working practices in the field of migration policy, provision of asylum and citizenship.
Driss El Yazami will get acquainted with the work on the Commission for Bulgarian Citizenship and Bulgarians Abroad, the Asylum Provision Commission and the Amnesty Commission.
Mr El Yazami is on a visit to Bulgaria at the invitation of Vice President Popova.

http://www.focus-fen.net/news/2015/04/27/370536/bulgaria-vice-president-to-meet-with-morocco-human-rights-council.html

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المغرب والهجرة.. كلفة باهظة لدور «دركي أوربا»

محمد أحداد

انتهت قبل أيام قمة قادة الاتحاد الأوربي، وتبددت معها آمال المنظمات الحقوقية التي كانت تنتظر إقرار مزيد من المرونة في التعامل مع المهاجرين، خاصة القادمين من إفريقيا. أوربا اختارت حلا آخر هو مضاعفة ميزانية الإنقاذ والرعاية الاجتماعية ثلاث مرات، لكنها تريد من البلدان المتموقعة في الضفة الأخرى من المتوسط أن تكون بمثابة الدركي الذي يحمي حدودها بمنطق المال مقابل محاربة الهجرة.

المغرب يدرك جيدا انه أصبح بلدا مستقبلا للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، وأن الضغط يتزايد عليه بشكل سنوي، وإلى جانب ذلك، يدرك أن قضية الهجرة صارت قضية حقوقية تدرج في التقارير السنوية للمنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية. لذلك انتبه المغرب، ولو بشكل متأخر، إلى أن مقاربة المال مقابل محاربة تدفق المهاجرين السريين إلى الضفة الأخرى لم تعد صالحة، بل ودفعت المنظمات الحقوقية إلى توجيه انتقادات قاسية لتدرز المغرب بمظهر «التلميذ الحقوقي» الكسول فيما يتعلق بالتعاطي مع المهاجرين السريين.

> أغلب الانتقادات التي تلقاها المغرب كانت بسبب «المقاربة الأمنية» في التعاطي مع ملف المهاجرين، متكئة على مجموعة من التدخلات نفذتها قوات الأمن، خاصة في مدن الشمال

قبل شهور، اجتمع الملك مع لجنة صغيرة وأمر بتسوية وضعية المهاجرين السريين المقيمين بالمغرب. الخطوة التي وصفت بالذكية، شكلت منعطفا جديدا في التعاطي مع قضايا الهجرة، ففي الوقت الذي كان المغرب يوجه كل جهده نحو الحصول على المزيد من الدعم المادي واللوجيستي من طرف دول الاتحاد الأوربي، بات الآن طرفا رئيسيا يعالج قضية المهاجرين المقيمين على أراضيه، معناه أن المغرب اعترف بأن الماسي المترتبة عن قضية المهاجرين السريين تنتمي إلى صميم القضايا الاجتماعية الحارقة.

اعتراف المغرب بضرورة البحث عن مخرج جديد لملف الهجرة كان خطوة ذكية، أولا لأنه سيحتوي غضب المنظمات الحقوقية التي عابت على المغرب تعامله «اللاإنساني» مع المهاجرين، ثم إنه يبعث إشارات قوية إلى الاتحاد الأوربي بكون ملف الهجرة ليس ملفا يخضع للمقايضة.

الأخبار الأخيرة حول غرق مئات المهاجرين في حوض البحر الأبيض المتوسط أعاد إلى الواجهة نقاش «توزيع الماسي» كما سماه كاتب إيطالي: الاتحاد الأوربي يقول إن كل ما يمكن أن يفعله هو إنقاذ المهاجرين في عرض البحر، ودول الضفة الجنوبية من حوض المتوسط تقول إنها غير قادرة بتاتا على إيقاف آلاف المهاجرين من ركوب البحر.

المغرب يريد أن يمسك العصا من الوسط في التعامل مع قضية «توزيع الماسي»، فهو يعرف أنه لا يستطيع التخلي عن مساعدات الاتحاد الأوربي، لأن مواجهة تدفق المهاجرين تتطلب ميزانيات ضخمة لا يمكن أن تتحملها خزينة الدولة المغربية، لكن من جهة أخرى دخل في التزام أخلاقي مع المهاجرين الأفارقة، بعد أن تلقى انتقادات موجعة في الكثير من المحطات الحقوقية، لكن هل يستطيع المغرب أن يسير بهذه الاستراتيجية إلى أبعد مدى، لاسيما أن بلدان الاتحاد الأوربي تحاول أن تضغط بكل الوسائل من أجل إرغام حلفائه في الضفة الأخرى على التعاطي بحزم مع قضية الهجرة.

مع العلم أن المهاجرين الأفارقة صاروا جزءا من المجتمع المغربي.

ويقتضي الاعتراف، أيضا، أن يكون هناك وعي بأن قضية الهجرة أعمق من أن تفسر بالجملة المشهورة «مهاجرون سريون قضوا في عرض البحر»، وأن المسؤولية لا تتحملها دول أو كيانات، بقدر ما هي مسؤولية عالمية تمخضت عن نظام اقتصادي غير عادل وعن تفاوتات طبقية صارخة أفرزها نظام رأسمالي لا يهمه من يموت في البحر أو من يلقى بنفسه إلى الهلاك.

أغلب الانتقادات التي تلقاها المغرب كانت بسبب «المقاربة الأمنية» في التعاطي مع ملف المهاجرين، متكئة على مجموعة من التدخلات نفذتها قوات الأمن، خاصة في مدن الشمال. المبادرة الملكية في التدخل الاستعجالي لمعالجة قضايا الهجرة كانت ذكية جدا، لأنها أحدثت بالفعل قطيعة مع نظرة تقليدية كانت تنظر إلى المهاجر الإفريقي على أنه «عالة اجتماعية».

بطبيعة الحال، فإن الدور الذي تريده بلدان الاتحاد الأوربي من المغرب، يتمثل في وضع حد لتدفق المهاجرين السريين مقابل تقديم دعم سخي، أي أنها تسعى إلى أن تبقى بمنأى عن تأثيرات الهجرة، فيما يريد المغرب أن ينهج الحل الوسط. صحيح أن المغرب لا يمكن أن يتخلى عن الاتحاد الأوربي، لكنه لا يمكن أن يتعامل بنفس المقاربة مع مهاجرين من قارة يقول عنها دائما إنها تنتمي إليه.

الهجرة ملف معقد جدا لا يمكن حله بمجرد حلول ظرفية أو زيادة الدعم المادي، ومن المضحك حقا أن تقول دول أوربية كبيرة تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان، إنها ستوفر ما يلزم من الإمكانيات لإنقاذ المهاجرين في عرض البحر. إنها في الأخير نتيجة نظام رأسمالي مجنون يقودنا جميعا لنؤمن بأن الموت ليست سوى.. وجهة نظر.

الوافي: المغرب لم يوظف «الهجرة» لمواجهة تعقيدات التنقل نحو أوروبا

«الهجرة السرية».. ورقة المغرب القوية لمواجهة الاتحاد الأوروبي

خديجة عليموسى

ظل المغرب على مر السنين بوابة للهجرة السرية نحو أوروبا، وهو ما جعله مركز اهتمام من لدن دول الاتحاد الأوروبي، عبر عقد اتفاقيات تهدف إلى وضع حد لهذه الظاهرة المرتبطة بالتغييرات على المستوى العالمي، خصوصا في ظل تزايد نزوح عدد من الأفارقة نحو المغرب، بسبب الحروب والكوارث الإنسانية التي تعرفها بلدانهم.

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي، مؤخرا، عن تقديمه منحة مالية للمغرب بلغت 10 ملايين يورو، لصالح المهاجرين واندماجهم في المجتمع المحلي، وفق ما أعلن عنه مفوض الاتحاد الأوروبي للهجرة والشؤون الداخلية، ديميتريس أفراموبولوس، هذا الأخير نوه بدور المغرب الذي اعتبره «نموذجا إقليميا لسياسات الهجرة في المنطقة»، معلنا أن «الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم السياسة الجديدة للهجرة التي اعتمدها المغرب منذ مطلع السنة الماضية، من خلال تمويل مشاريع تهدف إلى تعزيز اندماج المهاجرين وانخراطهم في وسطهم الجديد».

وفي هذا السياق أكدت نزهة الوافي، الخبيرة في شؤون الهجرة والعضو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أن المغرب حقق نجاحات متميزة في مكافحة الهجرة السرية، باعتراف تقارير عديدة للاتحاد الأوروبي، وذلك منذ الاتفاقية التي وقعها سنة 1991 لمحاربة الهجرة السرية، غير أن السؤال المطروح هو إلى أي حد استطاع أن يكون محاورا ومفاوضا قويا، ويستخدم هذه الورقة في الشق المتعلق بالتنقل القانوني للمغاربة نحو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يعرف تعقيدات يوما بعد يوم، تقول الوافي، التي أشارت إلى أنه إلى جانب ذلك، فإن المغرب أصبح يتحمل مسؤوليته في ما بهم أستقبال المهاجرين الأفارقة الراغبين في النزوح نحو إسبانيا، حيث قام بتسوية الوضعية القانونية لحوالي 28 ألف مهاجر، وهو ما يتطلب أن يتحمل الاتحاد الأوربي بدوره مسؤوليته في دعم عدد من البرامج الخاصة بالمهاجرين.

وبالعودة إلى عدد من التقارير الرسمية في مجال الهجرة، نجد أن هناك اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي على خطة عمل لتفعيل مقتضيات «الوضع المتقدم» للمغرب برسم الفترة الممتدة ما بين 2013و2017، حيث يتمحور التعاون فيما يتعلق باختصاصات وزارة الداخلية حول مجالات تدبير الحدود ومحاربة الهجرة غير الشرعية والشبكات الإجرامية لتهريب البشر والاتجار في الأشخاص والحكامة في ميدان الهجرة والحماية الدولية لطالبي اللجوء، وفق وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الداخلية خلال شهر أكتوبر من السنة الماضية.

ومن بين الآليات في تدبير هذا الملف، تم التوقيع على إعلان مشترك حول «الشراكة من أجل الحركية» مع الاتحاد الأوروبي و8 من دوله الأعضاء (البلدان المتوسطة خصوصا)، وقد انخرط الجانبان لتفعيل هذه الشراكة في مجالات الهجرة وتنقل الأشخاص والأمن.

وقد ترأست وزارة الداخلية اللجنة الخاصة بالتعاون القضائي والأمني، حيث انصبت المحادثات حول سبل تدعيم التعاون في مجال محاربة الاتجار في الأشخاص ومحاربة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب وكذا التعاون القضائي.

وبحكم الجوار مع إسبانيا، فإن المغرب له تعاون ثنائي مع هذا البلد في إطار المجموعة المشتركة الدائمة المغربية الإسبانية حول الهجرة»، وهمت علاقات التعاون «إنشاء فريق عمل مختلط للتعاون الأمني في مجال البحث والتقصي ومكافحة الهجرة غير الشرعية بين المديرية العامة للأمن الوطني ونظيرتها الإسبانية، وتفعيل دور «مركزي التعاون الأمني» المحدثين بكل من طنجة والجزيرة الخضراء في إطار تقوية آليات التعاون بين الأجهزة الأمنية المغربية ونظيرتها الإسبانية، مع تعزيز التنسيق الميداني في مجال مكافحة تهريب البشر والهجرة غير الشرعية، من خلال الدوريات البحرية والجوية والبرية المختلطة بين الدرك الملكي والحرس المدني الإسباني، فضلا عن تقوية تبادل المعلومات عن طريق ضباط الربط حول شبكات التهريب التي تنشط في ميدان الهجرة السرية وتهريب البشر.

وقد استطاع المغرب تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين المغاربة الذين يصلون إلى الشواطئ الإسبانية انطلاقا من المغرب بأكثر من 90 في المائة منذ سنة 2004، وفق إحصائيات رسمية لوزارة الداخلية، هذا في الوقت الذي أصبحت الشواطئ الليبية معبرا لعدد من المهاجرين السريين ومن بينهم مغاربة، لدرجة أنها أصبحت محط كوارث إنسانية يذهب ضحيتها مئات الأرواح، ولعل آخرها فاجعة موت حوالي 800 مهاجر سري جلهم من إفريقيا وآسيا، وخلال الشطر الأول من سنة 2015 توفي حوالي 1500 مهاجر غرقا وهم في طريقهم من الشواطئ الليبية نحو إيطاليا، وفق أرقام قدمتها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، هذه الأخيرة، التي عقدت لقاء لها خلال هذا الأسبوع فعرفت نقاشا ساخنا حول الإجراءات التي يجب وضعها، من أجل وضع حد لهذه المآسي الإنسانية، بعدما تحول البحر المتوسط إلى مقبرة للآفاقة الفارين من جحيم عدم الاستقرار والمجاعة، تقول نزهة الوافي، عضو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والتي أشارت إلى أنه تم النقاش حول إعادة تفعيل آليات عملية «ماري نوستروم»، الذي وضع بعد الربيع العربي من أجل إنقاذ كل من يصلون عبر الهجرة السرية إلى السواحل الإيطالية أو اليونانية، غير أن هذا البرنامج، الذي انطلق وساهم في إنقاذ عدد من المهاجرين السريين، توقف العمل به بسبب التمويل.

واغتنمت الوافي، خلال مناقشتها للتقرير خلال اجتماع لجنة الهجرة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أن الفاجعة الإنسانية تسائل الرصيد الحقوقي الأوربي، داعية الجميع إلى التحلي بالشجاعة للحديث عن المسؤولية السياسية في الهجرة السرية عموما والتهجير السري للأطفال أو التخلي عنهم والاتجار بالنساء خاصة.

وتساءلت عضو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالقول: هل أوروبا قامت بواجب الدعم للديمقراطيات الناشئة قبل أن يصل الوضع إلى ما هو عليه؟ وهل كانت لها الإرادة الواضحة على المستوى الاستراتيجي لدعم مسارات الديمقراطية ببلدان ما سمي بالربيع الديمقراطي والحراك الشبابي، والتي هي اليوم مشتلا للاتجار بالبشر؟ أم كان همها هو الحفاظ على مصالحها والتضحية بكل أمل للتغيير؟

المساء
ALMASSAE

أكد محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الحوار، أن القول بأن المغرب قد تحول إلى دركي لأوربا، فيه إجحاف كبير، معتبرا أن أوربا وظفت مواردها وإمكانياتها لتقليص فرص الوصول إليها أمام غالبية المتنقلين، وعملت على تحويل نفسها إلى قلعة حصينة من الصعب الوصول إليها. وأوضح الصبار أن تأطير الأحزاب والنقابات لمنخرطيها يجب أن يساهم في الاندماج المجتمعي للأجانب وعدم استغلال وضعيتهم في مزايدات سياسوية وتغذية الفكر الشوفيني الضيق.

قال إن الهجرة ملف معقد ويطرح عدة تحديات

الصبار: القول بأن المغرب قد تحول إلى دركي لأوربا فيه إجحاف كبير

حاورته
حليمة بوتمارت

– كيف ترى وضعية المهاجرين في المغرب؟

● حسب الوضعية الإدارية، ينقسم المهاجرون في المغرب الى فئتين فئة نظامية وفئة غير نظامية. ويبلغ عدد المهاجرين النظاميين في المغرب حاليا حوالي 78 الف مهاجر يشكل الفرنسيون أكثر من ربعهم ويتمركزون أساسا بالدار البيضاء بمعدل (21 الفا) والرباط بـ (10الاف) ومراكش (7الاف)، في حين تبقى أعداد المهاجرين غير النظاميين غير قابلة للحصر بشكل دقيق. وقد قدرت وزارة الداخلية عددهم حاليا بحوالي 25 الف مهاجر كحد أدنى و40 الف كحد أقصى ويتشكلون في غالبيتهم من جنسيات إفريقية مع تزايد ملحوظ للجنسيات الأوربية والآسيوية. وإذا كانت الوضعية الاجتماعية لغالبية المهاجرين النظاميين مستقرة، فإن وضعية المهاجرين غير النظاميين تمتاز في الغالب بعدم الاستقرار والهشاشة.

– ما هي الإشكالات التي يطرحها ملف الهجرة على الصعيد الحقوقي؟

● ترتبط أهم الإشكالات الحقوقية بتحيين الترسانة الحقوقية المغربية المنظمة لولوج الأجانب وتمتعهم بمختلف الحقوق. وكما تتمعتم لقد عرف مجال التشريع الوطني المتعلق بالهجرة في الآونة الأخيرة تطورا نوعيا، الشيء الذي يترجم إرادة المملكة المغربية، وقد شكل دستور 2011 قفزة نوعية في هذا المجال، حيث تؤكد ديباجته على ما يلي:

.التزام المملكة ببناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تضمن وتصون الحقوق للجميع، وينعم فيها بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

. الانخراط في المنظمات الدولية، والالتزام باحترام المبادئ الكونية لحقوق الإنسان، وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وفق ما تنص عليه المواثيق والعهود الدولية (الاتفاقية الخاصة بحقوق العمال المهاجرين وأسرهم والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الخ).

. تعهد المغرب على أساس القيم والمبادئ الثابتة لحقوق الإنسان لتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان من افريقيا، وخاصة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والساحل وتوسيع وتنويع علاقات الصداقة والروابط الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم.

. الالتزام بحظر ومناهضة كل اشكال التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة أو الثقافة أو الأصل الاجتماعي أو الإقليمي أو اللغة أو الإعاقة أو بعض الظروف الشخصية على الإطلاق.

كما تنص المادة الـ 30 من الدستور على تمتيع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون. ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.

وانطلاقا من مواد وروح الدستور، فإن المشرع مطالب بتحيين الترسانة القانونية المنظمة للهجرة، مع مراعاة التزامات المملكة باحترام المبادئ والقوانين الدولية ذات الصلة وتنزيل قوانين تنظيمية تكفل حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء بحيث تمكن من:

. مراجعة شروط دخول الأجانب (الشروط المتعلقة بالأجنبي، صلاحيات السلطات المختصة، حقوق الأجنبي في حالة رفض الدخول، ترحيل الأجنبي الذي صدر في حقه قرار رفض الدخول).

. مراجعة شروط الإقامة بالتراب المغربي (مساطر الحصول على بطاقة الإقامة وبطاقة التسجيل).

. حماية الأجانب والمهاجرين من الجناوات الممكنة والتعسف من جانب الإدارة.

. مراجعة القوانين القطاعية بكيفية تيسير ولوج الأجنبي لسوق الشغل وممارسته المهن الحرة والاستفادة من حقه في الصحة والتعليم والسكن.

. وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم للجوء، يرتكز من جهة على المبادئ الواردة في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011 وينظم من جهة أخرى وضع اللاجئ بالمغرب وشروط ممارسة حق اللجوء المعترف به في الفصل 30 من الدستور.

. وضع إطار قانوني خاص بمحاربة الاتجار في البشر يرتكز على حماية الضحايا والقاصرين والشهود والمبلغين ومعاقبة المتاجرين في البشر اعتمادا على تعريف دقيق وتحديد موسع للمشاركين في العملية.

. مراجعة الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) المتعلق بتنظيم حق تاسيس الجمعيات بما يضمن مطابقة الأجنبية مع نظيرتها الوطنية.

. مراجعة مدونة الانتخابات بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب إمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية إما بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل، وفقا لمقتضيات الفصل 30 (4§) من الدستور.

محمد الصبار

> يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من الجنوب لتقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية وبدون حسابات اقتصادية أو ديموغرافية على عكس الدول الغربية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس أمني مفرط

–كيف ترى تدبير المغرب لعلاقته مع الاتحاد الأوربي بشأن ملف الهجرة السرية؟

● كما تعلمون يدبر المغرب علاقته مع الاتحاد الأوربي فيما يخص الهجرة عموما في إطار مجموعة من الاتفاقيات وعلى رأسها الشراكة من أجل الحركية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الاتفاقيات الثنائية التي تربطه بالأساس مع دول جنوب غرب أوربا والتي تحدد طبيعة التعاون ومحتواه. وبانخراط المغرب حاليا في بناء سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء أصبح بإمكانه أن يدير بكيفية أحسن علاقته بالاتحاد الأوربي وفرض خياراته الخاصة الداعية إلى الربط بين الهجرة والتنمية والمسؤولية المشتركة ورفض أي مقترح من شأنه أن يجعل من المغرب منفذا للسياسة الأمنية الوقائية الأوربية.

– يرى البعض أن المغرب يدفع تكلفة باهظة، بعد أن تحول إلى مجرد دركي لأوربا؟

● أظن أن القول بأن المغرب قد تحول الى دركي لأوربا فيه إجحاف كبير. فأوربا وظفت مواردها وإمكانياتها لتقليص فرص الوصول إليها أمام غالبية المتنقلين وعملت على تحويل نفسها إلى قلعة حصينة من الصعب الوصول اليها. لقد وضعت انظمة معقدة للحصول على التاشيرة وانشات اجهزة متطورة مكلفة لمراقبة حدودها البرية والبحرية ومراقبة تحركات المهاجرين، كما وقعت مجموعة من اتفاقيات إعادة الاستقبال مع مجموعة من الدول الافريقية المصدرة للهجرة السرية.

– ما الذي يميز المقاربة المغربية في تدبير ملف الهجرة؟

● يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من الجنوب لتقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية وبدون حسابات اقتصادية أو ديموغرافية على عكس الدول الغربية التي تعاطت دوما مع مسالة الهجرة بهاجس امني مفرط ولتعويض الخصاص المسجل لديها خصوصا في مجال اليد العاملة. وتميزت المقاربة المغربية كذلك لكونها بنيت انطلاقا من توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان على قاعدة تشاورية موسعة ساهمت فيها ولو بنسب متفاوتة مختلف مكونات المجتمع المغربي.

– على ضوء المستجدات المتعلقة بالهجرة السرية، ما هي التحديات المطروحة على الدولة المغربية؟

● ملف الهجرة ملف معقد ويطرح في نظري ستة تحديات كبرى:

القدرة على مقاربة ملف الهجرة في ابعاده الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون اختزال أو تغليب بعد على آخر.

قدرة الحكومة على بناء وتقاسم سياسة جديدة في مجال الهجرة مع مختلف الفاعلين غير الحكومية وفي مقدمتها القطاع الخاص والجمعيات المدنية والنقابات وأحزاب المعارضة. إن نجاح أي سياسة جديدة في مجال الهجرة في نظري رهين بدعم مجتمعي عريض ومستمر يتجاوز التحالفات الظرفية والمواعيد الانتخابية.

. القدرة من جهة على تعبئة الموارد المالية الضرورية سواء الوطنية أو الدولية الكفيلة بضمان ولوج الأجانب لمختلف الحقوق وفي مقدمتها العمل والصحة والسكن والتعليم، ومن جهة اخرى على تاهيل مختلف المرافق والإدارات لتستقبل وتعالج الاشكالات الجديدة المرتبطة بالأجانب.

. القدرة على تدبير الرهانات الداخلية المرتبطة بالهجرة من جهة والرهانات الإقليمية في بعديها الافريقي والاوربي من جهة أخرى!

. القدرة على ضمان احتضان المجتمع المغربي بمختلف شرائحه لاي سياسة نوعية جديدة في مجال الهجرة بكيفية تجعله محصنا من بروز وتطور العنصرية. لذلك فدور المؤسسة التعليمية والهيئات المكلفة بالتاطير في مقدمتها الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام أساسي في هذا المجال. فالبرامج التعليمية يجب أن تبنى وفق منطق حقوقي وبشكل يبتعد عن النمطية، كما أن تاطير الأحزاب والنقابات لمنخرطيها يجب أن يساهم في الاندماج المجتمعي للأجانب وعدم استغلال وضعيتهم في مزايدات سياسوية وتغذية الفكر الشوفيني الضيق. وبالنسبة لوسائل الاعلام فدورها مركزي في نجاح العملية حيث يجب عليها أن تمتنع عن نشر أي خطاب يحث على عدم التسامح والعنف والعنصرية إزاء الأجانب، وأن تعتمد تحليلات صحفية متوازنة لظاهرة الهجرة مع التركيز على جوانبها الإيجابية، وأن تتجنب الصور النمطية حول الهجرة، وأن تساهم بشكل فعال في تحسيس السكان حول العنصرية وكراهية الأجانب.

. القدرة على تطوير شراكة حقيقية مع المجتمع المدني في بلورة وتنفيذ سياسة عمومية جديدة فعلية في مجال الهجرة. ويمكن أن تتم هذه المشاركة في مختلف المستويات، سواء المتعلقة بالتشخيص والدراسة أو المرافعة أو التوجيه والتكوين أو تقديم الخدمات أو غيرها. ومن البديهي أن تختار الجمعيات مستويات ومجالات تدخلها حسب أهدافها وإمكانياتها. ولتيسير العملية وجب إنشاء أرضية دائمة للتشاور بين السلطات العمومية والمجتمع المدني على المستويين الوطني والجهوي.

بلكندوز: نتائج التسوية ضعيفة لأن هدف المهاجرين هو أوربا

المهدي السجاري

فرضت التغيرات التي تعرفها موجات الهجرة في العالم أن يتحول المغرب من بوابة لعبور مواطني بلدان إفريقيا جنوب الصحراء نحو القارة العجوز إلى بلد إقامة، سواء من طرف المهاجرين غير الشرعيين أو حتى بعض المهاجرين الأجانب القادمين من دول متقدمة، خاصة العمال الإسبان والمتقاعدين الفرنسيين.

هذه التحديات، خاصة المرتبطة بالمهاجرين غير القانونيين المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، دفعت المغرب إلى العمل على رفع تحدي تحقيق العيش الكريم للأشخاص الموجودين فوق التراب الوطني، في ارتباط مع الرهانات المتعلقة بالتعددية الثقافية والاندماج داخل المجتمع.

في التاسع من شتنبر سنة 2013، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره الذي يحمل عنوان «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب.. من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة»، والذي شدد على أن الوقت قد حان لتباشر الحكومة بشكل رسمي إعداد وتنفيذ عملية للتسوية الاستثنائية لوضعية بعض الفئات من المهاجرين في وضعية إدارية غير نظامية.

ومباشرة بعد صدور هذا التقرير، ترأس الملك محمد السادس في العاشر من شتنبر 2013، جلسة عمل، بحضور رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين، خصصت لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، في أفق بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة ببلادنا.

وإلى جانب عملية التسوية التي تم الإعلان عنها في نونبر من نفس السنة، اشتغلت الحكومة على بلورة استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء التي تم اعتمادها في دجنبر 2014، والتي ارتكزت على أهداف كبرى، تتجلى في تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان، وإقامة إطار مؤسساتي ملائم، وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، وتأهيل الإطار القانوني.

هذه الاستراتيجية تضمنت 11 برنامجا تشمل مجالات أساسية كالتربية والثقافة على مستوى الإدماج في النظام التعليمي والتكوين في اللغات والثقافة المغربية، والشبيبة والرياضة فيما يتعلق بالبرامج الرياضية والترفيهية، وعلى مستوى الصحة لضمان الولوج إلى العلاج، وعلى مستوى السكن لتشجيع الحق في السكن في إطار الشروط القانونية، وعلى مستوى المساعدات الاجتماعية والإنسانية فيما يتعلق بالمساعدة القانونية وتمكينهم من الاستفادة من برامج التضامن والتنمية الاجتماعية.

ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال السكن، على سبيل الذكر، إدماج المهاجرين واللاجئين في البرامج الخاصة بالسكن الاجتماعي المدعم من طرف الدولة، والذي يستهدف الفئات ذات الدخل المحدود، إلى جانب إدماجهم في الفئات المستفيدة من الضمان الخاص بالقروض الممنوحة من طرف مؤسسات التمويل للفئات ذات الدخل المحدود وغير المنتظم.

وفي مجال التشغيل، تمت بلورة عدد من الإجراءات التي تشمل إدماج المهاجرين واللاجئين في برامج وخدمات البحث عن العمل، وتحسيس المقاولات في مجال تشغيل المهاجرين، وأيضا تسهيل استفادتهم من برامج التشغيل الذاتي، إلى جانب عدد من الإجراءات في مجال التكوين المهني والتعليم والولوج إلى الخدمات الصحية والترفيه ومختلف الحاجيات التي تمكن من ضمان أساسيات العيش الكريم على غرار المواطنين المغاربة.

عبد الكريم بلكندوز، الأستاذ الجامعي والباحث في قضايا الهجرة، اعتبر في حديث لـ«المساء» أن «السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة مبادرة ملكية محمودة، حيث تقررت عملية استثنائية بين يناير 2014 و31 دجنبر 2014 لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين الذين لا يتوفرون على وثائق الإقامة».

وأوضح أنه استنادا للأرقام الصادرة عن وزارة الداخلية، فعدد الطلبات بلغ 27 ألفا و322 طلبا، فيما تمت الموافقة على 17 ألفا و916، منها 9200 امرأة. ويضيف أن من بين أبرز الجنسيات يوجد السينغاليون بحوالي 27 في المائة، والسوريون بـ18.4 في المائة، والنيجيريون بـ8 في المائة.

ويرى بلكندوز أن نتائج التسوية تبقى ضعيفة نسبيا لاعتبارات ربما ترتبط بالتواصل، أو لكون الكثير منهم كان هدفهم هو الوصول إلى أوربا، بغض النظر عن التسهيلات التي قدمها المغرب، إضافة إلى احتمال آخر يهم تشدد المعايير المعتمدة في عملية التسوية.

وسجل أن ما هو مطلوب أيضا هو تأهيل الترسانة القانونية لمواكبة السياسة الجديدة في مجال الهجرة، ومنها إعادة النظر في القانون المتعلق بدخول وإقامة الأجانب، ووضع قانون يحدد مسطرة وطنية فيما يخص طالبي اللجوء، وأيضا قانون محاربة الاتجار في البشر، حيث أكد أن هذه القوانين تعرف تأخرا ولم تصل إلى البرلمان. وفي المقابل، أكد على أهمية وضع الحكومة لاستراتيجية وطنية لإدماج الأجانب.

بيد أن تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير النظاميين ليست، حسب بلكندوز، هدفا في حدث ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الاندماج. هذا الاندماج الذي يجب أن يتبلور على عدة مستويات، منها الجانب الاقتصادي، وتوفير العمل اللائق، والاجتماعي، من خلال السكن والصحة، وأيضا الجانب التربوي الذي يهم تمدرس الأطفال، وأيضا على الصعيد الثقافي.

ومن جهتها، أكدت أمينة بوعياش، الكاتبة العامة للفيدرالية العامة لحقوق الإنسان، أن عمليات التسوية تشكل قرار سياسيا مهما، إضافة إلى أن البرنامج الذي أعدته الوزارة يهم جميع المهاجرين، سواء الذين تمت تسوية وضعيتهم أو الذين لم تتم تسويتها أو الذين رفضت طلباتهم، حيث سجلت أن الهدف الاستراتيجي هو منح الأشخاص الموجودين فوق التراب الوطني فرصة لتكوين حياة كريمة.

وأوضحت الناشطة الحقوقية أن «هؤلاء المهاجرين لا يستفيدون من كل الحقوق، مادام أن المغاربة أيضا لازالوا يناضلون من أجلها، لكن خطوة التسوية القانونية تبقى أساسية للمطالبة والتمتع بهذه الحقوق».

وأضافت أن «ما جرى أخيرا في البحر المتوسط يطرح السؤال حول التعاقد السياسي الإقليمي بين الاتحاد الأوربي والبلدان المجاورة بما فيها المغرب كبوابة على البحر الأبيض المتوسط، إذ أن الاتحاد الأوربي يحضر عددا من القرارات بخصوص المراقبة».

وأشارت إلى أن هذه القرارات تطرح السؤال حول تداعياته من حيث ضمان حقوق المهاجرين في الضفة الشمالية، وأيضا في جنوب المتوسط. وأضافت «أن هناك مخاوف من الإجراءات التي سيتم تفعيلها، خاصة أن الاتحاد الأوربي سيقوم بتشديد المراقبة».

عوض أن يلقي المغرب بالمهاجرين غير النظاميين على الحدود، فقد اختار أن يمنح الأمل لعشرات الآلاف من الأشخاص الفارين من جحيم أوضاع اقتصادية وسياسية قاسية. وضع استوجب وضع استراتيجية لتيسير وإنجاح الاندماج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي للمهاجرين وأسرهم، الذين قرروا الاستقرار فوق التراب المغربي.

لطفي: «المغرب يدفع كلفة مادية واجتماعية باهظة في ملف الهجرة»

مصطفى الحجري

حكمت لعنة الجغرافيا على المغرب بأن يغرق في قلب دوامة الهجرة، ليتحول في ظرف عقد من الزمن من بلد مصدر إلى بلد مستقبل، يعاني من تدفق آلاف المهاجرين ممن كانوا يحلمون بالعبور نحو الضفة الأخرى، قبل أن يتخلى عدد مهم منهم عن هذا الحلم، ويحاولوا التأسيس لحياة جديدة بالمغرب.

هذا التحول تم بشكل سريع تزامنا مع شروع أوروبا في إغلاق أبوابها بإحكام أمام تدفق المهاجرين غير الشرعيين، في إطار مهمة أوكلت لإسبانيا التي عرفت كيف تفرض شروطها على الاتحاد الأوروبي، لتنهل من مساعدات سخية، قبل أن يجد المغرب نفسه مجبرا على تولي هذه المهمة، لكن وفق واقع مغاير جعله يتحمل فاتورة ثقيلة، سواء من الناحية الحقوقية أو الأمنية أو الاجتماعية.

على لطفي رئيس المنظمة الديمقراطية للشغل التي أحدث نقابة للمهاجرين، قال إن أوروبا أوصدت أبوابها في وجه المهاجرين بضغط من المد اليميني لتعمد إلى تشديد الإجراءات، بما فيها المتعلقة بطلب اللجوء، ما جعل المغرب يواجه لوحده هذا الوضع المقلق، ويتحمل جزءا من تبعات الأوضاع التي تعيشها عدد من الدول الإفريقية، خاصة منها دول الساحل، من حروب وهشاشة أمنية مع ما رافق ذلك من تزايد مهول في عدد النازحين والمهاجرين.

وأشار لطفي إلى أن المنفذ الرئيسي للمهاجرين من هذه الدول يتمثل في موريتانيا وبالأخص الجزائر حيث يقطعون آلاف الكيلومترات، ومن أصل 100 مهاجر يتعرض 40 منهم لحوادث بعضها يكون مميتا، وبعد وصولهم تقوم الجزائر في إطار صراعها مع المغرب بنقلهم إلى الحدود تمهيدا لولوجهم للتراب المغربي.

وقال لطفي إن المغرب وفي ظل هذا الوضع، يتحمل كلفة مادية باهظة بحكم ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية، ولو في حدها الأدنى لآلاف المهاجرين، علما أنه يعاني أصلا من هشاشة اقتصادية واجتماعية ليصبح ملزما بتوفير الشغل والسكن والتطبيب وعدد من المستلزمات للمهاجرين، بعد أن أخذ على عاتقه تسوية الوضعية لكل الموجودين بالمغرب وفق شروط معينة.

لطفي اعتبر أن المغرب وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية لن تكون له القدرة على مواجهة هذه الوضعية، خاصة فيما يتعلق بالمراقبة التي تتطلب جهدا أمنيا وكلفة باهظة، بعد أن أصبح المجهود الأمني موجها نحو الحدود للتصدي لظاهرة الهجرة، خاصة على مستوى سبتة ومليلية المحتلتين.

وعلاقة بما أورده عدد من المتتبعين من كون أوروبا تخلت عن المغرب في مواجهة الظاهرة، قال لطفي إن الاتحاد الأوربي تعامل مع المغرب بأنانية، وانتهازية مفضوحة، بعد أن

> سؤال الكلفة المادية لا يجب أن يغيب تحديا آخر أكثر أهمية وحساسية ويتعلق بغياب الأرضية المجتمعية التي من شأنها المساعدة في تنزيل السياسة الجديدة التي أعلنها المغرب في مجال الهجرة

اكتفت الدول الأوربية بتقديم مبلغ هزيل لتدبير الهجرة بشكل يمنع تدفق النازحين والمهاجرين نحوها، وتعامت عن الأعراض الجانبية التي سيتحملها المغرب، والتي قد يكون بعضها مكلفا، سواء من الناحية المادية أو الاجتماعية والحقوقية.

وقال لطفي إن هذه المبالغ لا تكفي حتى لسداد أجور المكلفين بالحراسة، وبالتالي فإن المغرب لا يجب أن يركن لدور الدركي لحدود القارة العجوز، وهو الدور الذي تحاول أوروبا إلصاقه به، دون أن تكلف نفسها عناء المساعدة في تدبير ملف الهجرة بشكل اجتماعي وإنساني يمكن من إدماج المهاجرين.

ورغم أن موضوع الهجرة أصبح ورقة في يد عدد من الأحزاب والسياسيين في أوروبا وهو ما يفسر استعماله في الحملات الانتخابية بشكل قد يرجح الكفة بين اليسار واليمين، فان هذا الموقف يتناقض مع الطريقة غير الموضوعية التي يتعامل بها الاتحاد الأوربي وعدد من الدول الأوربية مع مشاكل دول الجنوب مع الهجرة وخاصة منها المغرب.

هذا الإشكال تم طرحه في اجتماع عقد بجنيف بحضور الوزارة المكلفة بالهجرة والمنظمة الديمقراطية للشغل بعد التشديد على ضرورة أن تقوم أوروبا بمساعدة المغرب، من أجل تدبير إنساني واجتماعي للهجرة وفق ما جاء في التعليمات الملكية، ليتخلص المغرب من ثقل الهاجس الأمني الذي جعله في وقت معين يكتفي بدور الدركي الذي يقوم فقط بترحيل المهاجرين نحو الحدود.

إلى ذلك، فان سؤال الكلفة المادية لا يجب أن يغيب تحديا آخر أكثر أهمية وحساسية ويتعلق بغياب الأرضية المجتمعية التي من شأنها المساعدة في تنزيل السياسة الجديدة التي أعلنها المغرب في مجال الهجرة، وهي المسؤولية التي قال علي لطفي إن الحكومة المغربية تتحمل وزرها بحكم أنها لا تملك نظرة بعيدة المدى في هذا المجال.

وأشار لطفي إلى وجود تعامل موسمي مع ملف الهجرة مرتبط بتعليمات ملكية، في استمرار لسياسة «الحيحة» التي يقوم بها المسؤولون المغاربة عقب كل تعليمات قبل أن يتم تجميد الموضوع لاحقا، وقال «إلى حدود الآن، لازلنا على مستوى الشعارات والاستراتيجيات، ومحصورين في الجانب النظري، لكن على المستوى العملي المرتبط بكيفية التدبير الإداري والاجتماعي والسياسين الذي من شأنه أن يؤدي لإدماج المهاجرين بشكل تام، فلا زلنا بعيدين كل البعد عن سياسة حقيقية لتدبير ملف الهجرة».

المساء
ALMASSAE

أكد محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الحوار، أن القول بأن المغرب قد تحول إلى دركي لأوربا، فيه إجحاف كبير، معتبرا أن أوربا وظفت مواردها وإمكانياتها لتقليص فرص الوصول إليها أمام غالبية المتنقلين، وعملت على تحويل نفسها إلى قلعة حصينة من الصعب الوصول إليها. وأوضح الصبار أن تأطير الأحزاب والنقابات لمنخرطيها يجب أن يساهم في الاندماج المجتمعي للأجانب وعدم استغلال وضعيتهم في مزايدات سياسوية وتغذية الفكر الشوفيني الضيق.

قال إن الهجرة ملف معقد ويطرح عدة تحديات

الصبار: القول بأن المغرب قد تحول إلى دركي لأوربا فيه إجحاف كبير

حاورته
حليمة بوتمارت

– كيف ترى وضعية المهاجرين في المغرب؟

● حسب الوضعية الإدارية، ينقسم المهاجرون في المغرب الى فئتين فئة نظامية وفئة غير نظامية. ويبلغ عدد المهاجرين النظاميين في المغرب حاليا حوالي 78 ألف مهاجر يشكل الفرنسيون أكثر من ربعهم ويتمركزون أساسا بالدار البيضاء بمعدل (21 ألفا) والرباط بـ (10آلاف) ومراكش (7آلاف)، في حين تبقى أعداد المهاجرين غير النظاميين غير قابلة للحصر بشكل دقيق. وقد قدرت وزارة الداخلية عددهم حاليا بحوالي 25 ألف مهاجر كحد أدنى و40 ألف كحد أقصى ويشكلون في غالبيتهم من جنسيات إفريقية مع تزايد ملحوظ للجنسيات الأوربية والآسيوية. وإذا كانت الوضعية الاجتماعية لغالبية المهاجرين النظاميين مستقرة، فإن وضعية المهاجرين غير النظاميين تمتاز في الغالب بعدم الاستقرار والهشاشة.

– ما هي الإشكالات التي يطرحها ملف الهجرة على الصعيد الحقوقي؟

● ترتبط أهم الإشكالات الحقوقية بتحيين الترسانة الحقوقية المغربية المنظمة لولوج الأجانب وتمتعهم بمختلف الحقوق. وكما تتبعتم لقد عرف مجال التشريع الوطني المتعلق بالهجرة في الآونة الأخيرة تطورا نوعيا، الشيء الذي يترجم إرادة الدولة المغربية، وقد شكل دستور 2011 تؤكد دينامية على ما يلي:

. التزام المملكة ببناء «دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تضمن وتصون الحقوق للجميع، وينعم فيها بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

. الانخراط في المنظمات الدولية، والالتزام باحترام المبادئ الكونية لحقوق الإنسان، وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وفق ما تنص عليه المواثيق والعهود الدولية (الاتفاقية الخاصة بحقوق العمال المهاجرين وأسرهم والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الخ).

. تعهد المغرب على أساس القيم والمبادئ الثابتة لحقوق الإنسان لتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان من أفريقيا، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والساحل وتوسيع وتنويع علاقات الصداقة والروابط الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم.

. الالتزام بحظر ومناهضة كل أشكال التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة أو الثقافة أو الأصل الاجتماعي أو الإقليمي أو اللغة أو الإعاقة أو بعض الظروف الشخصية على الإطلاق.

كما تنص المادة الـ 30 من الدستور على تمتيع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون. ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.

وانطلاقا من مواد وروح الدستور، فإن المشرع مطالب بتحيين الترسانة القانونية المنظمة للهجرة، مع مراعاة التزامات المملكة باحترام المبادئ والقوانين الدولية ذات الصلة وتنزيل قوانين تنظيمية تكفل حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء بحيث تمكن من:

. مراجعة شروط دخول الأجانب (الشروط المتعلقة بالأجنبي، صلاحيات السلطات المختصة، حقوق الأجنبي في حالة رفض الدخول، ترحيل الأجنبي الذي صدر في حقه قرار رفض الدخول).

. مراجعة شروط الإقامة بالتراب المغربي (مساطر الحصول على بطاقة الإقامة وبطاقة التسجيل).

. حماية الأجانب والمهاجرين من الحاجزات الممكنة والتعسف من جانب الإدارة.

. مراجعة القوانين القطاعية بكيفية تيسير ولوج الأجنبي لسوق الشغل وممارسته المهن الحرة والاستفادة من حقه في الصحة والتعليم والسكن.

. وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم للجوء، يرتكز من جهة على المبادئ الواردة في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011 وينظم من جهة أخرى وضع اللاجئ بالمغرب وشروط ممارسة حق اللجوء المعترف به في الفصل 30 من الدستور.

. وضع إطار قانوني خاص بمحاربة الاتجار في البشر يرتكز على حماية الضحايا والقاصرين والشهود والمبلغين ومعاقبة المتاجرين في البشر اعتمادا على تعريف دقيق وتحديد موسع للمشاركين في العملية.

. مراجعة الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات بما يضمن مطابقة الوضع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية.

. مراجعة مدونة الانتخابات بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب إمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية إما بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل، وفقا لمقتضيات الفصل 30 (§4) من الدستور.

محمد الصبار

> يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من الجنوب لتقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية وبدون حسابات اقتصادية أو ديموغرافية على عكس الدول الغربية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس أمني مفرط

– كيف تدبر المغرب لعلاقته مع الاتحاد الأوربي بشأن ملف الهجرة السرية؟

● كما تعلمون يدبر المغرب علاقته مع الاتحاد الأوربي فيما يخص الهجرة عموما في إطار مجموعة من الاتفاقيات وعلى رأسها الشراكة من أجل الحركية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الاتفاقيات الثنائية التي تربطه بالأساس مع دول جنوب غرب أوربا والتي تحدد طبيعة التعاون ومحتواه.

وبانخراط المغرب حاليا في بناء سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء أصبح بإمكانه أن يدير بكيفية أحسن علاقته بالاتحاد الأوربي ويفرض خياراته الخاصة الداعية إلى الربط بين الهجرة والتنمية والمسؤولية المشتركة ورفض أي مقترح من شأنه أن يجعل من المغرب منفذا للسياسة الأمنية الوقائية الأوربية.

– يرى البعض أن المغرب يدفع تكلفة باهظة، بعد أن تحول إلى مجرد دركي لأوربا؟

● أظن أن القول بأن المغرب قد تحول الى دركي لأوربا فيه إجحاف كبير. فأوربا وظفت مواردها وإمكانياتها لتقليص فرص الوصول إليها أمام غالبية المتنقلين وعملت على تحويل نفسها إلى قلعة حصينة من الصعب الوصول اليها. لقد وضعت انظمة معقدة للحصول على التاشيرة وانشات اجهزة متطورة مكلفة لمراقبة حدودها البرية والبحرية ومراقبة تحركات المهاجرين، كما وقعت مجموعة من اتفاقيات إعادة الاستقبال مع مجموعة من الدول الافريقية المصدرة للهجرة السرية.

– ما الذي يميز المقاربة المغربية في تدبير ملف الهجرة؟

● يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من الجنوب لتقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية وبدون حسابات اقتصادية أو ديموغرافية على عكس الدول الغربية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس امني مفرط ولتعويض الخصاص المسجل لديها خصوصا في مجال اليد العاملة. وتميزت المقاربة المغربية كذلك لكونها بنيت انطلاقا من توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان على قاعدة تشاورية موسعة ساهمت فيها ولو بنسب متفاوتة مختلف مكونات المجتمع المغربي.

– على ضوء المستجدات المتعلقة بالهجرة السرية، ما هي التحديات المطروحة على الدولة المغربية؟

● ملف الهجرة ملف معقد ويطرح في نظري ستة تحديات كبرى:

. القدرة على مقاربة ملف الهجرة في أبعاده الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون اختزال أو تغليب بعد على آخر.

. قدرة الحكومة على بناء وتقاسم سياسة جديدة في مجال الهجرة مع مختلف الفاعلين غير الحكوميين وفي مقدمتها القطاع الخاص والجمعيات المدنية والنقابات وأحزاب المعارضة. إن نجاح أي سياسة جديدة في مجال الهجرة في نظري رهين بدعم مجتمعي عريض ومستمر يتجاوز التحالفات الظرفية والمواعيد الانتخابية.

. القدرة من جهة على تعبئة الموارد المالية الضرورية سواء الوطنية أو الدولية الكفيلة بضمان ولوج الأجانب لمختلف الحقوق وفي مقدمتها العمل والصحة والسكن والتعليم، ومن جهة أخرى على تأهيل مختلف المرافق والإدارات لتستقبل وتعالج الإشكالات الجديدة المرتبطة بالأجانب.

. القدرة على تدبير الرهانات الداخلية المرتبطة بالهجرة من جهة والرهانات الإقليمية في بعديها الافريقي والأوربي من جهة أخرى؛

. القدرة على ضمان احتضان المجتمع المغربي بمختلف شرائحه لأي سياسة نوعية جديدة في مجال الهجرة بكيفية تجعله محصنا من بروز وتطور العنصرية. لذلك فدور المؤسسة التعليمية والهيئات المكلفة بالتاطير في مقدمتها الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام أساسي في هذا المجال. فالبرامج التعليمية يجب أن تبنى وفق منطق حقوقي وبشكل يبتعد عن النمطية، كما أن تاطير الأحزاب والنقابات لمنخرطيها يجب أن يساهم في الاندماج المجتمعي للأجانب وعدم استغلال وضعيتهم في مزايدات سياسوية وتغذية الفكر الشوفيني الضيق.

وبالنسبة لوسائل الإعلام فدورها مركزي في نجاح العملية حيث يجب عليها أن تمتنع عن نشر أي خطاب يحث على عدم التسامح والعنف والعنصرية إزاء الأجانب، وأن تعتمد تحليلات صحفية متوازنة لظاهرة الهجرة مع التركيز على جوانبها الإيجابية، وأن تتجنب الصور النمطية حول الهجرة، وأن تساهم بشكل فعال في تحسيس السكان حول العنصرية وكراهية الأجانب.

. القدرة على تطوير شراكة حقيقية مع المجتمع المدني في بلورة وتنفيذ سياسة عمومية جديدة فعلية في مجال الهجرة. ويمكن أن تتم هذه المشاركة في مختلف المستويات، سواء المتعلقة بالتشخيص والدراسة أو المرافعة أو التوجيه والتكوين أو تقديم الخدمات أو غيرها. ومن البديهي أن تختار الجمعيات مستويات ومجالات تدخلها حسب أهدافها وإمكانياتها. ولتيسير العملية وجب إنشاء أرضية دائمة للتشاور بين السلطات العمومية والمجتمع المدني على المستويين الوطني والجهوي.

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

قراءة أولية في التقرير الأممي حول الصحراء

■■ نوفل البعمري ■■

2667/16

التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة حول الصحراء، من المنتظر أن تنشر كافة تفاصيله نهاية أبريل، بالنظر إلى محتوياته ومضامينه، فهو تقرير يعيد الملف إلى حجمه الطبيعي وإلى التوازن الذي لطالما ظل المغرب يطالب به، سواء في علاقة كريستوفر روس بطرفي النزاع أو في الطريقة التي ظلت عدة قوى، خاصة في السنوات الأربع الأخيرة، تحاول فرضه بشكل لم يكن يراعي الدفع في اتجاه إيجاد تسوية سياسية للملف تنهي معاناة اللاجئين بالمخيمات، بل كان بالأساس تعاملا يراعي مصالح الدول لا مصلحة المنطقة في إيجاد حل سياسي، يقوض التهديدات الإرهابية التي أصبحت تهدد المنطقة؛ وكشف غيرما مرة عن تورط عناصر من البوليساريو فيها وفي دعم هذه التنظيمات، مستغلة الغطاء الإقليمي الذي يوفره الاتحاد الأفريقي كإطار إقليمي ميت، وكذا السلطات الجزائرية التي تعمل جاهدة على إطالة أمد النزاع من أجل الاستمرار في الضغط على المغرب وثنيه عن مواصلة طريق تعزيز المؤسسات، خاصة على صعيد الأقاليم الصحراوية.

وبالتالي، فهذا التقرير، بالنظر إلى المضامين التي نص عليها، يعتبر تعزيزا للمسار الدبلوماسي الذي اختاره المغرب من خلال سياسة الحسم والوضوح في الموقف من مختلف تطورات الملف خلال سنة 2014 سواء إقليميا أو أمميا، وتجلى ذلك من خلال الموقف الحازم الذي عبر عنه المغرب والذي دلل فيه على انحياز كريستوفر روس، مما أدى إلى وقف المفاوضات بسبب رغبة هذا الأخير التي كشفتها تحركاته، والتوجه الذي كان يرسمه منذ تقرير أبريل 2014، وهو المسار الذي انعكس إيجابا على مضمون التقرير لسنة 2015 الذي سينشر الأسبوع المقبل في ما يخص عدة نقط:

– التقرير اعتمد كمرجع، أثناء صياغته، خطاب الملك لـ6 نونبر الأخير من حيث التأكيد على الطابع السيادي للمغرب على هذه الأقاليم، خاصة من خلال التأكيد على واقع خضوع هذه الأقاليم ترابيا وإداريا للمغرب، حيث اعتمد التقرير عبارات وردت في هذا الخطاب الذي اعتبر سابقة على مستوى القوة التي خاطب بها المنتظم الدولي، وكذا مكالمة الملك لبان كيمون في ما يخص المبعوث كريستوفر روس والتنبيه إلى ضرورة التزامه بالتجرد والحياد وكذا المصداقية، فخروجه عن المبادئ التي كان يجب أن يلتزم بها ضيعت هذه السنة بعد توقف المفاوضات طيلة التسعة أشهر الأخيرة بسبب رفض المغرب التعامل معه، وهو الرفض الذي انطلق من التراكم الذي أراد روس فرضه بالقوة على المغرب وتجلى في تقرير أبريل 2014، وإصراره الدائم على فرض توسيع مهام المينورسو لتشمل حقوق الإنسان؛

–التقرير أشار بوضوح إلى التهديدات الإرهابية الخطيرة التي تشكلها وضعية المخيمات كبؤرة تهديد حقيقية على السلم بالمنطقة من خلال تأكيده على ما يلي: "الحرمان المتزايد في صفوف الصحراويين وتمدد الشبكات الإجرامية والمتطرفة في منطقة الساحل-الصحراء تمثل مخاطر متزايدة على استقرار وأمن المنطقة"، مؤكدا أن تسوية في الصحراء "ستؤدي إلى تقليص هذه المخاطر"، وهي التهديدات التي تجسدت في إعلان الولاء للعديد من التنظيمات المتطرفة لداعش، وكذا وضعية المخيمات التي تسمح البوليساريو عمدا بتحرك عناصر مقاتلة بمحاذاتها، بل في فترة سابقة تحولت قوات البوليساريو إلى القيام بأعمال المرتزقة، هذا ما أكدته الوقائع التي كشفت عن تورط عناصرها في ليبيا؛ ليخلص التقرير في النهاية إلى ضرورة إحصاء اللاجئين، وهو الإحصاء الذي ترفض الجزائر السماح به رغم صدور قرار أممي في الموضوع رقم 1920 بتاريخ 30 أبريل 2015، مما سيجعل من السنة المقبلة سنة معركة حول فرض هذا المطلب وتنفيذ القرار الأممي لمعرفة من هم الصحراويون الذين لهم علاقة بالأقاليم الصحراوية، وباقي الأجناس التي استقطبتها البوليساريو لتعمير المخيمات من أجل تغيير المعطيات العددية المتعلقة بتركيبتها البشرية؛

– تقرير الأمم المتحدة يؤكد على صوابية قرار المغرب بعدم التعامل مع الاتحاد الأفريقي باعتباره إطارا غير محايد، والمغرب غير معني به ولا بقراراته لأنه ليس عضوا به، مما يجعل قراراته غير ذات قيمة داخل المنتظم الدولي؛ كما يؤكد التقرير على العزلة الدولية لهذا الإطار الذي بدل أن يناقش قضايا التنمية والسلم بالمنطقة تحول إلى أداة في يد اللوبي الذي تقوده الجزائر للتشويش على المغرب، ولمحاولة إيهام العالم بأن هناك إطارا إقليميا فاعلا وموجودا في المنطقة. ورغم المحاولات التي قامت بها الجزائر في الفترة الأخيرة لفرض هذا الإطار الميت على المنتظم الدولي عن طريق استصدار قرارات والقيام بتحركات دبلوماسية قادها وزير الخارجية الجزائري بنفسه لدى العواصم الدولية الفاعلة في الأمم المتحدة، فإن كل ذلك اصطدم بيقظة المغرب، وبوضوح خطه الدبلوماسي؛

– التقرير كذلك، وهذا هو المهم، تجاوز فكرة وطرح توسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل حقوق الإنسان، مما جعل هذه البعثة تعود إلى حجمها ودورها الطبيعي المنتظر منها بموجب اتفاقية وقف إطلاق النار لسنة 1991، وتم تعويضها بآلية كان المغرب قد انخرط فيها تلقائيا منذ مدة، وهي آلية التعامل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي سبق لها أن زارت المغرب بما فيه الأقاليم الجنوبية، وتعتمد في عملها على تعزيز الآليات والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان التي تؤطر عملها وفقا لمبادئ باريس التي يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية آلية وطنية مناسبة للتعاطي معها (المفوضية) نظرا إلى اشتغاله وفقا للمرجعية المؤطرة لعمل المفوضية، بل يعتمد هذا المجلس كمرجع بالنسبة إلى المفوضية في المغرب، خاصة بعد تعزيز وضعيته من خلال دستوره واستقلاليته؛

– المسالة الأخرى التي أكد عليها التقرير هي ضرورة عمل الأطراف على حل سياسي الجهود من أجل التفاوض على حل سياسي يكون مقبولا من الطرفين ويؤدي إلى تقرير مصير الشعب في الصحراء.

ويشار إلى أن نص التقرير أسقط الإشارة إلى الاستفتاء كحل، بل تحدث عن الحل السياسي المتفاوض عليه. وإذا ما رجعنا إلى قرارات سابقة لمجلس الأمن، وجدناه يتعاطى فيها بشكل إيجابي مع الحل السياسي الذي طرحه المغرب، ويسجل بوضوح أنه سيكون الأرضية المناسبة للتفاوض مستقبلا، وهو ما ينسجم أيضا مع توجه التقرير الأخير ما ينسجم أيضا مع توجه التقرير الأخير الذي يجعل من مشروع الحكم الذاتي الحل السياسي الأمثل للصراع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية وأرضية التفاوض التي تحقق المغزى الحقيقي من فكرة تقرير المصير، متجاوزا التأويل الكلاسيكي لهذا الشعار الذي أثبت فشله في العديد من التجارب.

يمكن القول في الختام، إن التقرير سيشكل نكسة بالنسبة إلى السلطات الجزائرية التي حاول وزير خارجيتها في الأيام القليلة الماضية، من خلال زياراته المكوكية لبعض العواصم المؤثرة دوليا، التأثير على هذه الأخيرة، وعلى توجهها داخل الأمم المتحدة؛ ويؤكد أن الدبلوماسية القوية، الواضحة، المؤمنة بعدالة القضية، قادرة على هزم دبلوماسية الرشاوى والعطايا، وكذا على ضرورة وأهمية التسريع بتهيئة الأجواء، مؤسساتيا وديمقراطيا، على صعيد الأقاليم الصحراوية للمرحلة المقبلة في أفق تنفيذ مشروع الحكم الذاتي.

إذا ما رجعنا إلى قرارات سابقة لمجلس الأمن، وجدناه يتعاطى فيها بشكل إيجابي مع الحل السياسي الذي طرحه المغرب، ويسجل بوضوح أنه سيكون الأرضية المناسبة للتفاوض مستقبلا، وهو ما ينسجم أيضا مع توجه التقرير الأخير الذي يجعل من مشروع الحكم الذاتي الحل السياسي الأمثل للصراع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية

فعاليات حقوقية وأكاديمية تناقش التقرير الخاص بواقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية

و.م.ع | 24.04.2015 | 14h00

الدار البيضاء 24 أبريل 2015 (ومع) التأمت، اليوم الجمعة بالدار البيضاء، فعاليات حقوقية وأكاديمية في إطار المنتدى الجهوي الأول للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، لعرض ومناقشة نتائج التقرير المنجز حول "واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية لجهة الدار البيضاء-سطات".

وشكلت هذه المناسبة فرصة لإبراز دواعي التفكير في إنجاز هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمساعدة ثلاث أكاديميات (الدار البيضاء الكبرى ودكالة-عبدة والشاوية-ورديغة)، وعن العلاقة بين هذا العمل ورسالة المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمنهجية المعتمدة في التقرير والقيمة التي سيضيفها المنتدى الأول لعمل اللجنة في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وتحدثت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، السيدة سميشة رياحة، في كلمتها الافتتاحية، عن المرجعية التي تحكم عمل اللجنة في مجال التربية على حقوق الإنسان، مذكرة ببعض الفقرات التي نص فيها برنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993 على أهمية التعليم والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان في إقامة علاقات مستقرة ومنسجمة في ما بين المجتمعات المحلية لتوطيد التفاهم والتسامح والسلم، والتي تدعو الدول إلى "إدراج حقوق الإنسان والقانون الإنساني والديمقراطية وسيادة القانون كمواضيع في المناهج الدراسية لجميع المؤسسات التعليمية في الأنظمة الرسمية وغير الرسمية".

واستعرضت المبادئ الكبرى التي تقوم عليها خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمتمثلة في احترام وضمان حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز وشمولية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأشارت إلى الأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان والتي جاءت في سياق تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الساعية إلى ترسيخ الديمقراطية من خلال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر مداخل التكوين والتربية والتحسيس القائمة على أساس عمل تشاركي بين فاعلين غير حكوميين ومؤسسات حكومية.

وأوضحت أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان قررت وضع خطة عمل هادفة في مجال التربية على حقوق الإنسان عبر تشخيص الوضعية الحالية للتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية الثانوية على مستوى 16 نيابة للتربية والتعليم التابعة لأكاديمية الشاوية-ورديغة، دكالة-عبدة والدار البيضاء الكبرى.

ومن جهتهم، أكد مدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء-سطات على أهمية تنظيم المنتدى الجهوي الأول حول واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وأوضح الناجي شكري، مدير الأكاديمية الجهوية لدكالة – عبدة، أن المنتدى ينعقد في مناخ وطني ودولي يعزز يوما عن يوم منظومة حقوق الإنسان ويسخر كل الآليات الممكنة لترسيخها، مشيرا إلى حرص المشرع التربوي على إيلاء العناية اللازمة، منذ تسعينيات القرن الماضي وخصوصا بعد صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين، للحياة المدرسية باعتبارها فضاء متفاعلا مع المجتمع ومشتلا للتربية واكتساب المعارف والمهارات.

ولتعزيز هذا المسار، ألح المتدخل على ضرورة تعزيز آليات التواصل بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والمؤسسات التعليمية وتعزيز العلاقة بينهما ومراجعة المفاهيم الحقوقية في الكتب والمراجع المدرسية لملاءمتها مع التشريعات الجاري بها العمل، وإدراج المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان في التكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية والإدارية وتوسيع الغلاف الزمني الخاص بمادة التربية على المواطنة وتطوير مناهج تدريسها وإحداث أنشطة داخل المؤسسات التعليمية وإصدار دليل حول حقوق الطفل أو التلميذ وإغناء المكتبات المدرسية بالمراجع الحقوقية وتطوير الشراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأكاديميات المعنية.

أما مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار لبيضاء الكبرى، السيدة مليكة أكنا، فاستعرضت الأهداف العامة التي قام عليها التقرير الخاص بتشخيص واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، موضحة أن النقاش فتح لأول مرة حول موضوع الأندية التربوية للوقوف على الإكراهات والصعوبات التي تعترض خلق أو تفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية، متناولة تجربة أكاديميتها في هذا المجال.

كما أكد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الشاوية – ورديغة، السيد محمد العوينة، على أهمية أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية وضرورة تفعيلها وتكوين الأطر التربوية في ثقافة حقوق الإنسان لتحقيق الأهداف المطلوبة.

يذكر أن تشخيص الوضعية الحالية للتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، شمل كافة تراب جهة الدار البيضاء-سطات، التي تضم 16 نيابة و490 مؤسسة تعليمية للثانوي والإعدادي والثانوي التأهيلي، حسب الخريطة المدرسية 2013-2014.

وقد تم الخروج من خلال هذا المسح الأولي بخمس خلاصات كبرى يمكن أن تشكل محاور أساسية للاشتغال في الفترة المقبلة، ويتعلق الأمر برصد غياب أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في أغلب المؤسسات التعليمية بالجهة، وعدم تفعيل الموجودة منها، وضعف التكوين في ثقافة حقوق الإنسان لدى الأطر التربوية، والوقوف على تجارب رائدة في بعض المؤسسات التعليمية، والدعوة إلى دعمها وتطويرها حتى تشكل تجارب فضلى يمكن تقاسمها وتعميمها، فضلا تفاقم العنف في الوسط المدرسي واستعداد اللجنة الجهوية للقيام بالتكوين والتدريب اللازم وفق الاحتياجات المعبر عنها والمساهمة في تطوير الممارسة الحقوقية داخل المؤسسات التعليمية.

http://www.menara.ma/

الدولة تبدّد غيوم علاقاتها مع جمعيات "البوليساريو" في الصحراء

زنقة 20 . الرباط

تتجهُ الدولة المغربية نحول تبديد غيوم علاقاتها مع المجتمع المدني والحقوقي بالأقاليم الجنوبية، وذلك من خلال إعترافها بجمعيات حقوقية تتبنى مطلب "تقرير المصير في منطقة الصحراء".

مصدر حقوقي كشفَ في تصريح لموقع "زنقة 20"، أنَ مصالح وزارة الداخلية منحت الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ترخيصاً للشروع في العمل بشكل قانوني، حتى وإن كان هذا الترخيص شفويًا ولم يصل بعد إلى ما مكتوب.

وأفاد ذات المصدر المتحدث لموقع "زنقة 20"، أنَ "الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، التي سبق لها أن رفعت دعوى قضائية سابقًا ضد وزارة الداخلية بسبب عدم توَّصلها بالوصل، وتمكّنت من ربحها، تلقت الضوء الأخضر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان للشروع في عملها الحقوقي بالأقاليم الجنوبية بشكل قانوني.

وتستعد وزارة الداخلية وفق مصدر موقع "زنقة 20"، للترخيص لجمعيات حقوقية أخرى موالية لجبهة "البوليساريو" من بينها "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان"، الذي تقوده الناشطة الصحراوية أميناتو حيدر، والذي يعدّ من أنشط المنظمات غير الحكومية في ملف الصحراء.

وسبقَ لمحمّد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن دعا وزارة الداخلية إلى الاعتراف بجمعيات محظورة، بينها جمعيات في الصحراء، إذ قال إنه على الدولة منح التراخيص للجمعيات التي تملك كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني.

http://www.rue20.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D9%8C%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7/

نيابتي الجديدة و سيدي بنور يشاركان في أشغال المنتدى الاول حول واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية لجهة الدار البيضاء سطات

بتاريخ 24 أبريل, 2015

انعقد يومه الجمعة **24** أبريل **2015** بفندق فرح بمدينة الدار البيضاء ابتداء المنتدى الجهوي الأول حول موضوع واقع أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية لجهة الدار البيضاء- سطات بمشاركة النيابات التابعة لهذه الجهة ضمنها نيابتي الجديدة و سيدي بنور .

وقد افتتحت أشغال هذا المنتدى التي كانت من تسيير السيد جمال بوزفور ب :

– كلمة السيدة شميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الدار البيضاء – سطات.

– كلمة السيدة مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الدار البيضاء الكبرى .

– كلمة السيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة عبدة .

بعد الكلمة الافتتاحية للمنتدى والذي حضر أشغاله السيدات والسادة نواب وزارة التربية والوطنية والتكوين المهني بالأكاديميات الثلاث المكونة للجهة (الدار البيضاء الكبرى ، دكالة عبدة الشاوية ورديغة) ورؤساء عدة مصالح نيابية وأساتذة وعدة فعاليات حقوقية وجمعوية وسياسية، وقد مثل فيها إقليم سيدي بنور النائب الإقليمي للوزارة السيد محمد حجاوي والسيد ابراهيم عاشور رئيس مصلحة الحياة المدرسية بالنيابة وأستاذ منسق نادي المواطنة وحقوق الإنسان بإعدادية حمان الفطواكي و منسق النادي بثانوية دكالة التأهيلية تم تقديم عروض وهي كالتالي :

– عرض حول واقع أندية حقوق الإنسان والمواطنة بالجهة للسيدة ملكية الزاكي منسقة مجموعة النهوض بحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء – سطات.

– عرض الخلية المركزية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني من طرف الأستاذ سمير أبو القاسم .

– عرض حول المدرسة الصديقة لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب للسيدة ثورية بوعبيد.

– مداخلة حول دور المجتمع المدني في تفعيل أندية التربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمة لمنتدى المواطنة للأستاذ سعيد النجاعي.

بعد هذه العروض الشيقة والتي تناولت في العمق واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والتي أجمع المتدخلون على دورها في تخليق المدرسة وبناء التلميذ المواطن المتشبع بحقوق الإنسان كما صادق عليها المغرب والمساهمة في نبد العنف والكراهية بالوسط المدرسي ونشر ثقافة الحوار والتسامح ، فتح مجال لمناقشة العروض تناول فيه المتدخلون مختلف معيقات تفعيل الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية ورفعت فيه كذلك عدة توصيات واقتراحات لتجاوز هذه العقبات .

اختتمت أشغال هذا المنتدى في جو يسوده الإحساس بالمسؤولية حول ضرورة نشر الثقافة الحقوقية وتفعيل عمل هذه الأندية لبناء تلميذ المغرب الجديد على الساعة **14.30** .

تقرير منسق نادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بثانوية دكالة التأهيلية الأستاذ القرطوبي المصطفى

http://eljadida.today/

مشاركة نيابة سيدي بنور في اشغال المنتدى الاول حول واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية

هيئة التحرير | السبت 25 أبريل 2015

انعقد يومه الجمعة 24 أبريل 2015 بفندق فرح بمدينة الدار البيضاء ابتداء من الساعة 09.00 صباحا المنتدى الجهوي الأول حول موضوع واقع أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية لجهة الدار البيضاء- سطات (الجهة الجديدة لعمالة إقليم سيدي بنور) افتتحت أشغال هذا المنتدى التي كانت من تسيير السيد جمال بوزفور ب :

- كلمة السيدة شميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الدار البيضاء – سطات.
- كلمة السيدة مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الدار البيضاء الكبرى .
- كلمة السيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة عبدة .

بعد الكلمة الافتتاحية للمنتدى والذي حضر أشغاله السيدات والسادة نواب وزارة التربية والوطنية والتكوين المهني بالأكاديميات الثلاث المكونة للجهة (الدار البيضاء الكبرى ، دكالة عبدة الشاوية ورديغة) ورؤساء عدة مصالح نيابية وأساتذة وعدة فعاليات حقوقية وجمعوية وسياسية، وقد مثل فيها إقليم سيدي بنور النائب الإقليمي للوزارة السيد محمد حجاوي والسيد ابراهيم عاشور رئيس مصلحة الحياة المدرسية بالنيابة وأستاذ منسق نادي المواطنة وحقوق الإنسان بإعدادية حمان الفطواكي و منسق النادي بثانوية دكالة التأهيلية تم تقديم عروض وهي كالتالي :

- عرض حول واقع أندية حقوق الإنسان والمواطنة بالجهة للسيدة ملكية الزاكي منسقة مجموعة النهوض بحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء – سطات.
- عرض الخلية المركزية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني من طرف الأستاذ سمير أبو القاسم .
- عرض حول المدرسة الصديقة لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب للسيدة ثورية بوعبيد.
- مداخلة حول دور المجتمع المدني في تفعيل أندية التربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمة لمنتدى المواطنة للأستاذ سعيد النجاعي.

بعد هذه العروض الشيقة والتي تناولت في العمق واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والتي أجمع المتدخلون على دورها في تخليق المدرسة وبناء التلميذ المواطن المتشبع بحقوق الإنسان كما صادق عليها المغرب والمساهمة في نبد العنف والكراهية بالوسط المدرسي ونشر ثقافة الحوار والتسامح ، فتح مجال لمناقشة العروض تناول فيه المتدخلون مختلف معيقات تفعيل الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية ورفعت فيه كذلك عدة توصيات واقتراحات لتجاوز هذه العقبات .

اختتمت أشغال هذا المنتدى في جو يسوده الإحساس بالمسؤولية حول ضرورة نشر الثقافة الحقوقية وتفعيل عمل هذه الأندية لبناء تلميذ المغرب الجديد على الساعة 14.30

http://www.sidibennournews.com/

المغرب والبوليساريو يتمسكان بثوابت مقاربتهما للنزاع وسبل تسويته

أضيف في 26 أبريل 2015 الساعة 33 : 17

الصحراء اليوم:«القدس العربي»

أعلن كل من المغرب وجبهة البوليساريو تمسكه بثوابت مقاربته لنزاع الصحراء الغربية وتسويتها في وقت كشف في نيويورك عن مشروع القرار الأمريكي ذات الصلة بنزاع الصحراء الغربية الذي يصوت عليه، يوم الثلاثاء القادم، مجلس الأمن الدولي بعد جولة مناقشات سنوية بدأت يوم 16 نيسان/ أبريل الجاري.

وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية ان الثوابت التي تؤطر سياسة بلاده بخصوص النزاع الصحراوي تتعلق بمقترح الحكم الذاتي الذي يعد الإطار «الذي نعتبره كفيلا بتوفير حل سياسي ومقبول من قبل الأطراف» وأكد أن مشروع القرار المطروح حاليا حول مستقبل بعثة الامم المتحدة المنتشرة بالصحراء (المينورسو) مشروع متوازن ويتجاوب مع المحددات التي سبق الإعلان عنها.

وشدد مصطفى الخلفي على أن المغرب «واثق من صوابية الخيارات» التي اعتمدها في إطار تدبير العلاقة مع الأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف، وله ثقة في أصدقائه من أجل الدفاع عن هذه الاختيارات، ويواصل، في الوقت نفسه، سياسة مندمجة ومتكاملة، تقوم على النهوض بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية، والعمل على إرساء الجهوية المتقدمة في هذه الأقاليم ومواصلة سياسة الانفتاح الحقوقي على الهيئات الأممية والمنظمات الحقوقية التي تشتغل بحياد وموضوعية وتعزيز النهوض بحقوق الإنسان في مختلف مناطق المغرب في إطار تقوية دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف أن هذه المقاربة، ذات الأبعاد الرباعية في العلاقة مع الأمم المتحدة وفي المجال التنموي الاقتصادي والاجتماعي والمجال السياسي الإداري الترابي المرتبط بالجهوية وفي المجال الحقوقي الإنساني والثقافي، جعلت المغرب الآن في موقع متميز ومتقدم ومحط تقدير من قبل المنتظم الدولي ويلقى بشكل تصاعدي تجاوبا مع مقترحاته ورؤاه حول هذه النزاع المزمن والمفتعل، وبما يخدم الاختيار الوطني الثابت القائم على الدفاع على الوحدة الوطنية والترابية للمملكة.

وكشف في مقر الأمم المتحدة في نيويورك عن المشروع الأمريكي للقرار الجديد حول النزاع الصحراوي الذي ينتظر أن يصدره مجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء المقبل بعد توزيع المشروع على الأعضاء الـ15 لمناقشته قبل التصويت عليه دون ان يحمل أي جديد ومفاجآت مستندا إلى تقرير قدمه بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بداية الشهر الجاري لمجلس الأمن.

ويمدّد مشروع القرار مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء، المينورسو، سنة إضافية، ويدعو إلى البحث عن حلّ سياسي لنزاع الصحراء خاليا من أية دعوة إلى توسيع صلاحيات بعثة المينورسو، كما دعت إلى ذلك واشنطن في 2013 و2014 وأثار في حينه استياء المغرب وارتياح جبهة البوليساريو.

وهددت جبهة البوليساريو الاربعاء بـ»قطع التعاون مع قوات بعثة المينورسو بتندوف، في حالة ما لم يتفاعل مجلس الأمن الدولي بإيجابية مع مطلب توسيع صلاحيات بعثة المينورسو في الصحراء وتندوف» وقال محمد خداد ممثل الجبهة في الامم المتحدة أن تمديد فترة وجود قوات حفظ السلام في المنطقة يجب أن يجري تنظيم استفتاء حر في الصحراء، وإلا فإننا سنعيد تقييم تعاوننا مع قوة حفظ السلام على هذا الأساس».

وأعربت الجبهة عن انزعاجها من مشروع القرار الأمريكي وقالت في رسالة عممتها على أعضاء مجلس الأمن الدولي، بأنها «لا يمكن أن تقبل بأي حل سواء اليوم أو في المستقبل خارج مبدأ استفتاء لتقرير المصير» وانتقدت «جمودها وجدوى تواجدها من دون مراقبة لمجال حقوق الإنسان، واكتفاءها في مراقبة عملية السلام».

وبعثت منظمات دولية لحقوق الإنسان رسالة للرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، تدعوه إلى العمل على توسيع صلاحيات الأمم المتحدة في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان تتولاها المندوبيات التابعة للمنظمة الدولية.

وقالت الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان، ورابطة حقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، في رسالتها إلى الرئيس الفرنسي، ان «توسيع صلاحيات المينورسو لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان أو تثبيت آلية تحقيق دولية مستقلة ملزمة لجميع الأطراف، من شأنها أن تخلق مقاربة موضوعية لتلك القضايا وتحديد رؤية ومقترحات تهدف إلى احترام الحقوق الأساسية، وهو ما سيسمح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان برصد حقوق الإنسان، وتحويلها إلى مخاطب لدى المنظمات، وإعدادها لتقرير حول الأوضاع».

وأثارت الرسالة عدم ارتياح في المغرب لأنها تطالب بنقل مراقبة حقوق الانسان من المنظمات المغربية لمنظمات أو هيئات دولية.

وقالت أمينة بوعياش، نائبة رئيس الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان «إن الرسالة يجب أن تُقرأ فقراتها بشكل شمولي كي لا تطرح استنتاجات غير سليمة إذ ان المقترح المقدم للمندوب الفرنسي كي يعمل عليه، أي توسيع صلاحيات الأمم المتحدة لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء بآليات غير المينورسو، هو مخرج للفاعلين في حقوق الإنسان من وضعية الجمود، ووعيا منا بأن خروقات لحقوق الإنسان تحدث في الصحراء، حتى وإن لم تكن منهجية أو جسيمة، ومن الضروري أن تخضع للرصد والمراقبة من لدن آليات أممية».

وأوضحت بوعياش الرئيسة السابقة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان»تسند إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وللمساطر الخاصة، أي المقررين الأمميين، صلاحية رصد حقوق الإنسان في الصحراء وتندوف، هو الحل الأفضل بدل «المينورسو»، ولذلك شدّدت الرسالة على دور المفوضية السامية في الرصد والتتبع وإعداد التقارير، دون الإشارة إلى المينورسو».

وقالت إن هذا الاقتراح «بُني على مسألتين: أولاهما ان الأطراف المقترحة لتطبيق هذه الصلاحية تحظى باعتراف وتقدير من لدن السلطات المغربية، كما أن المغرب لديه دور فعّال داخلها، ثم ثانيا، استحالة أن تُسند هذه الصلاحية إلى قوات المينورسو، لأننا على يقين بأنها لن تصلح لفعل ذلك» ولأن المقترحات الجديدة لهذه المنظمات تمخضت عن «توافقات سياسية دولية» فإن «آليات تنفيذها ستبقى رهن مفاوضات الدول الأطراف في قضية الصحراء».

وجاء في الرسالة الموجهة إلى أولاند، ونشرها موقع «اليوم24» «إننا نريد لفت انتباهكم حول الأوضاع في منطقة الصحراء الغربية، فبغض النظر عن الوضع القانوني لتلك البلاد، فإننا نرى تنظيم مظاهرات تواجه بقمع واعتقالات وبشكل يتكرر، ومنع للتظاهر واقتحام للمنازل وغياب لحرية التجمع وتأسيس الجمعيات، وفي الأخير إبعاد بعثات أجنبية من طرف السلطات المغربية».

وأضافت «على الرغم من الانطباع الجيد الذي نتج عن الدعوة التي وجهتها السلطات المغربية بشأن التعامل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان الأممي، وتأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب كي يفتح المجال لفرص أفضل لجمع المعلومات والشكاوى وتعزيز الحوار مع السلطات المحلية، فإن الوضع لا يزال استثنائيا».

http://www.saharahoy.com/news5380.html

الداخلة.. تفاصيل مائدة مستديرة حول الإجهاض السري بالمغرب

أضيف في 26 أبريل 2015 الساعة 50 : 16

الصحراء اليوم:وكالات

نظمت الكتابة الجهوية للشبيبة الإتحادية بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة وادي الذهب لكويرة يوم السبت 25 أبريل بمقر اللجنة الجهوية للحقوق الإنسان مائدة مستديرة حول الإجهاض السري بالمغرب في سياق التفاعل مع النقاش الوطني حول هذا الموضوع.
عرفت هذه المائدة نقاشا حادا لما لهذا الموضوع من تشعبات بنيوية . فترأس الجلسة رئيس اللجنة الجهوية للحقوق الإنسان و حضور أعضاء الكتابة الجهوية للشبيبة الاتحادية وممثل عن المجلس العلمي المحلي ومدير المستشفى المحلي بالداخلة وعدد من الاطرالطبية بالجهة والنائب الاقليمي للتعليم بوادي الذهب ورجال القانون وعدد من ممثلي المجتمع المدني و الحقوقي المهتمة بهذه الظاهرة، وفتح النقاش حول إشكالية الاجهاض السري و تقديم اقتراحاتهم في هذا المجال والذي إستمر حوالي 3 ساعات.
وخلصت المائدة الى جملة من التوصيات التي اكد المتدخلين عليها:
- ضرورة تحديد المراكز الاستشفائية التي يمكن الاجهاض بها مع توفير آليات التتبع و المراقبة من طرف السلطة القضائية.

- تعزيز دور المنظومة التربوية في تشبت المجتمع بقيمه الانسانية و الحد من الأسباب المجتمعية لهذه المعضلة.
- الحرص على عدم السقوط في تكريس الانحرافات الأخلاقية في المجتمع.
- تعديل النصوص القانونية بشكل يتلاءم مع الواقع المعاش.
- مسألة الاجهاض ليست مسألة تهم المرأة لوحدها كما يبدو من الوهلة الأولى بل تهم المرأة و الجنين ، و يجب عدم تبخيس حق الجنين في الحياة.
- يجب اعتماد مقاربة تجمع بين ما هو ديني و أخلاقي و تربوي و قانوني.
- ضرورة إعداد دراسة شاملة تحدد مكامن الخلل و اعتمادها في استصدار قانون ينظم الاجهاض.
- إقرار قانون للإجهاض سيمكن الأطباء من العمل في إطار قانوني يحترم معايير السلامة الصحية.
- القانون يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية الأمهات العازبات اللواتي في الغالب فقيرات و غير متعلمات.
- الاهتمام بالقوانين المتعلقة بالنسب من خلال تعديل قوانين مدونة الأسرة بشكل يتوافق مع قاعدة أن الشرع متشوف للحوق النسب و إعطاء حلول لتسجيل الأبناء نتيجة الاغتصاب و زنا المحارم، و كذا التوسع في تطبيق شروط شبهة الخطبة لإجبار الأب على إلحاق نسب الحمل به.
- إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن المرتبطة بالإجهاض و خاصة المستشفيات و أماكن بيع الأعشاب.
- الوصول إلى جعل الاجهاض علنيا بالمستشفيات العمومية تحت رقابة لجنة خاصة تضم اهم الفاعلين في الموضوع وخاصة كلا من وزارة الصحة العمومية و العدل و المجلس العلمي...، مع التزام السرية في عملها و استحضار مقاربة النوع و المناصفة داخل تشكيلتها.
- مشروع تقنين الاجهاض لا ينبغي أن يقتصر على الاجهاض فقط، بل يجب أن يشمل الحمل غير المرغوب فيه بصفة عامة، بما في ذلك إمكانية التكفل بالأطفال نتيجة هذا النوع من الحمل في مراكز رعاية الطفولة كلما اقتضى الأمر ذلك مما سيؤدي في المحصلة إلى تقليص نسبة حالات الاجهاض.
- وضع خطة وطنية للتوعية و التحسيس بظاهرة الاجهاض

http://www.saharahoy.com/news5376.html

12 هيئة حقوقية تكسب مشروعيتها دفعة واحدة و«كوديسا» تترقب

هل شرعت الدولة المغربية في تسوية الوضعية القانونية لجمعيات حقوق الإنسان بالصحراء؟ الجمعية الصحراوية للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من الدولة المغربية، وهي تسمية هيئة مدنية يقودها ناشطون يدافعون عن مبدأ تقرير المصير، ستحصل على وصل للإيداع القانوني، وستكتسب مشروعيتها في العمل. وبحسب ما قالته نائبة رئيس الجمعية، إدجيمي الغالية، (رئيسها، إبراهيم دحان، سُجن لمرات متتالية، موجود حاليا خارج المغرب) في تصريح لـ» اليوم24»، فإن «رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، أخبرها بأن جمعيتها ستتوصل بوصل الإيداع القانوني من لدن السلطات المغربية». غير أن الغالية كشفت أن السلطات المحلية لم تربط بها الاتصال بعد «لتفعيل مسطرة الاعتراف بقانونية جمعيتها»، وأضافت: «أن جمعيتها ستباشر الإجراءات بكل فرح حينما سينادى عليها من لدن السلطات المغربية».

والجمعية الصحراوية للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من الدولة المغربية، هي واحدة من بين 12 جمعية تنشط في حقوق الإنسان بالمغرب، جرى تسوية وضعيتها القانونية مرة واحدة ودُعي مسيروها إلى إيداع ملفاتهم، والحصول على الوصل القانوني لجمعياتهم، بحسب ما قال مسؤول كبير في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طلب حجب هويته، فهذه الجمعية، التي تنشط بالصحراء، تعتبر الوحيدة التي «جرى الاعتراف بها حاليا، على أن تشمل هذه العملية، جمعيات أخرى مثل كوديسا، وفق ترتيبات جارية، ومشروع عمل يقوده المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، يقول المسؤول المذكور.

غير أن نشطاء في حقوق الإنسان بالصحراء يرون أن الاعتراف بالجمعية الصحراوية للانتهاكات الجسيمة، «لديه سياق خاص»، بحسب ما أطلعنا محمد المتوكل، أحد الفاعلين البارزين في حقوق الإنسان بالصحراء (موال لمبدأ تقرير المصير)، وقال في تصريح لـ»اليوم24»، «إن السلطات المحلية لم تُسلم بعد وصل الإيداع لهذه الجمعية بسبب تفاصيل مسطرية، لكنها ستفعل ذلك في كل الأحوال، لأن المشكلة بينهما سُويت بقرار قضائي».

ويشرح العربي مسعود، وهو عضو بارز في تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان (موال لجبهة البوليساريو، وتقوده أميناتو حيدر)، هذه المسألة بالقول «إن جمعية الانتهاكات الجسيمة عقدت جمعها العام، وشكلت أجهزتها الداخلية وفق مقتضيات القانون، ووافقت السلطات حينها على ذلك، قبل أن تتراجع لاحقا حينما أرادت الجمعية وضع ملفها التأسيسي لدى السلطات بالعيون». وبحسب مسعود، فإن الجمعية «طعنت في قرار السلطات لدى المحكمة الإدارية في أكادير، وربحت الدعوى، ثم كسبتها مرة ثانية، بمحكمة الاستئناف الإدارية بمراكش، ولم يكن لدى السلطات في العيون من خيار سوى تنفيذ قرار المحاكم المغربية بشأن مشروعية جمعية الانتهاكات الجسيمة». وطلبت سلطات العيون من هذه الجمعية أن تودع ملفها مرة أخرى لدى مصالحها كي تحصل على الوصل القانوني.

وفُسر حصول الجمعية الصحراوية للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من لدن الدولة المغربية، على موافقة السلطات كعلامة على أن جمعيات مشابهة ستحصل على «مشروعيتها القانونية». وكما قال سالم الشرقاوي، في تصريح، فإن «تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان (كوديسا) سيحصل على وصله القانوني ما إن يتقدم بطلب بذلك»، غير أن قياديين في هذا التجمع لا يعتقدون أن العملية ستكون بهذه البساطة، وكما يقول العربي مسعود، فإن «وضعيتنا في التجمع تختلف بدرجة كبيرة عن جمعية الانتهاكات الجسيمة، لأن السلطات المغربية لم تسمح لنا بعقد جمع عام دعونا إليه في 2007، ورفضت تسلم الإشعار الموجه من طرفنا بعقد المؤتمر التأسيسي.. وإذا ما كانت السلطات قد أخبرت الجمعية الأخرى بموافقتها على تنفيذ قرار المحكمة، فإننا لا نملك شيئا لنواجهها به، وما عليها سوى أن تخبرنا بأنها ستوافق على عقدنا لمؤتمر تأسيسي فنشرع في المسطرة». ولا يعارض قياديو تجمع كوديسا مباشرة الإجراءات لكسب مشروعيتهم القانونية في الصحراء، لكنهم يشكون في سعة صدر السلطات نحوهم، وبحسب ما قال محمد المتوكل لـ»اليوم24»، فإن «الاعتراف القانوني على الورق بوجود جمعيات حقوق الإنسان، ثم قمع عملها بشكل مستمر في الواقع، يفرغ ذلك الاعتراف من جوهره»، ويضيف أيضا: «أن السلطات المحلية لم تظهر موقفا مرنا إزاء تجمع كوديسا، ولم يوضح أي طرف رسمي في العيون ما إن كانت هنالك نوايا مقررة لمنحنا الأوراق القانونية للعمل، وإذا كان عليّ أن أفهم شيئا ما، هو ما أستنتجه من تصرفات السلطة على أرض الواقع، إذ لا يظهر لي أن موقفها نحونا قد تغير».

ويرى المتوكل أن هنالك جمعيتين رئيسيتين في حقوق الإنسان بالصحراء «ممن لديهما نفس مختلف عن الدولة المغربية، وهي جمعيتنا، وهيئة الانتهاكات الجسيمة، وإذا ما منحت واحدة أوراقها القانونية، فإنني لا أرى سببا يدعو السلطات إلى رفض مشروعية الأخرى.. وكما أفهم الأشياء، فإن منح الترخيص لجمعية الانتهاكات الجسيمة ليس معناه أن أعضاءها سيغيرون مواقفهم، وكذلك نحن».

وفي رأي المتوكل، فإن «الدولة المغربية عليها أن تسوي الوضعية القانونية لجمعيات حقوق الإنسان في الصحراء، وألا تتوقع الامتنان، ويكفيها أن تفعل ما هو مناسب وفق القانون، وأن تتركنا نعمل، أيضا، وقف القانون».

http://www.alyaoum24.com/295746.html

3 قوانين حول الإجهاض فوق مكتب الملك

اليوم 24السبت 25 19:48-04-2015

توصل الديوان الملكي بثلاثة مقترحات منفصلة حول الإجهاض. المقترح الأول لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والمقترح الثاني قدمه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، والثالث لإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
مصادر كشفت أن مقترح وزارة العدل صيغ بناء على استشارة الأحزاب ورجال القانون، ومقترح الأوقاف صيغ بناء على استشارة العلماء، ومقترح المجلس الوطني صيغ بناء على استشارة المجتمع المدني. وينتظر أن يحسم القصر في صيغة موحدة لعرضها على مساطر المصادقة.

http://www.alyaoum24.com/296886.html

إدريس اليزمي يطير إلى بلغاريا لمناقشة موضوع الهجرة وطالبي اللجوء

الكاتب: الجريدة 24 on: 27 أبريل 2015 :In آخر الأخبار, سياسةلا يوجد تعليقات

يبدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، اليوم الاثنين، زيارة عمل إلى صوفيا تستغرق يومين، بدعوة من نائبة رئيس جمهورية بلغاريا مارغاريتا بوبوفا.

وسيجري السيد اليزمي، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع السيدة بوبوفا حول حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، لاسيما بعد اعتماد المغرب لسياسة جديدة في مجال الهجرة وتنظيم عملية لتسوية وضعية المهاجرين غير مسبوقة في إفريقيا والعالم العربي.

كما سيبرز اليزمي، بهذه المناسبة، الدينامية الجديدة التي تميز الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويتضمن برنامج زيارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أيضا، عقد اجتماعات عمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الأكثر تمثيلية في مجال النهوض والدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة لجنة هلسنكي بلغاريا والجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان ببلغاريا.

كما سيجري مباحثات بالبرلمان مع رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الدينية وحقوق الإنسان، وبمدرسة ديميتار بانيتزا للعلوم السياسية.

وسيلتقي السيد اليزمي، كذلك، مع كاتيا تودوروفا، نائبة وزير الشؤون الخارجية، وإيفاييلو كالفين، نائب الوزير الأول المكلف بالسياسة الديمغرافية والاجتماعية وزير العمل والسياسة الاجتماعية.

وسيلقي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجامعة سانت كليمانت أوهريدسكي، محاضرة حول موضوع "حقوق الإنسان في عالم معولم .. التحديات التي يتعين رفعها" يحضرها مناضلون في مجال حقوق الإنسان، وممثلو الحكومة والبرلمان، وممثلو منظمات دولية، وأعضاء السلك الأكاديمي والدبلوماسي إضافة إلى صحافيين.

http://www.aljarida24.ma/p/politique/39860/

نادي المواطنة للتربية على حقوق الانسان بثانوية انشادن الاعدادية نيابة اشتوكة ايت باها يزور مقري المجلس الوطني لحقوق الانسان والبرلمان

أضيف في 26 أبريل 2015 الساعة 22:45

في إطار برنامجه السنوي نظم نادي المواطنة للتربية على حقوق الانسان بثانوية إنشادن الاعدادية نيابة اقليم اشتوكة ايت باها، رحلة دراسية وترفيهية إلى مدينة الرباط ايام 09-10-11 أبريل 2015 تضمنت البرنامج التالي :

1- زيارة مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بحي الرياض بالرباط يوم الجمعة 10 أبريل 2015 التقى فيها اعضاء النادي بأحد اعضاء المجلس الذي قدم شروحات مستفيضة حول المجلس الوطني لحقوق الانسان وحول موضوع حقوق الانسان بصفة عامة واستمع بإمعان وتفاعل مع تساؤلات واستفسارات التلميذات والتلاميذ والتي اجاب عنها بكل صراحة وشفافية.

2- زيارة ضريح محمد الخامس وساحة مسجد حسان حيث استمع التلاميذ والتلميذات إلى محافظ الضريح الذي قدم معلومات مهمة عن هاتين المعلمتين التاريخيتين.

3- زيارة مقر البرلمان والتي صادفت افتتاح الدورة الربيعية حيث تمت زيارة قاعة التشريع وقاعة الجلسات العمومية بمجلس المستشارين، كما تمت زيارة قاعة الجلسات العمومية، والقاعة المغربية بمجلس النواب التي اجتمع فيها اعضاء النادي بنائب رئيس المجلس الأستاذ عبد اللطيف وهبي وكذا مع محافظة المجلس التي قدمت شروحات مهمة عن مؤسسة البرلمان و ادواره التشريعية والرقابية، واختتمت الزيارة بتناول وجبة الغذاء داخل قبة البرلمان.

4- زيارة مقر وزارة التربية والتكوين المهني.

5- جولة سياحية بوسط مدينة الرباط (مسجد السنة، شارع محمد الخامس، باب الأحد، سوق باب الأحد وقصبة الاوداية).

لقد كانت هذه الرحلة الدراسية والترفيهية فرصة تاريخية للتلميذات والتلاميذ اعضاء النادي والذين عبروا عن سعادتهم الغامرة بنجاح هذه الزيارة على كل المستويات الترفيهية والتثقيفية وعن فرحتهم باللقاءات الدراسية التي عقدوها سواء بالبرلمان أو بالمجلس الوطني لحقوق الانسان.

التوقيع : ذ. حسن سماد

مؤطر النادي

http://tarbawiyat.net/news10644.html

إدريس اليزمي يقوم بزيارة عمل لبلغاريا

و.م.ع. 09:33 2015-04-27

أرشيف

يبدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، اليوم الاثنين، زيارة عمل إلى صوفيا تستغرق يومين، بدعوة من نائبة رئيس جمهورية بلغاريا مارغاريتا بوبوفا.

وسيجري اليزمي، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع بوبوفا حول حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، لاسيما بعد اعتماد المغرب لسياسة جديدة في مجال الهجرة وتنظيم عملية لتسوية وضعية المهاجرين غير مسبوقة في إفريقيا والعالم العربي.

كما سيبرز اليزمي، بهذه المناسبة، الدينامية الجديدة التي تميز الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويتضمن برنامج زيارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أيضا، عقد اجتماعات عمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الأكثر تمثيلية في مجال النهوض والدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة لجنة هلسنكي بلغاريا والجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان ببلغاريا.

كما سيجري مباحثات بالبرلمان مع رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الدينية وحقوق الإنسان، وبمدرسة ديمتار بانيتزا للعلوم السياسية.

وسيلتقي اليزمي، كذلك، مع كاتيا تودوروفا، نائبة وزير الشؤون الخارجية، وإيفاييلو كالفين، نائب الوزير الأول المكلف بالسياسة الديمغرافية والاجتماعية وزير العمل والسياسة الاجتماعية.

وسيلقي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجامعة سانت كليمانت أوهريدسكي، محاضرة حول موضوع "حقوق الإنسان في عالم معولم .. التحديات التي يتعين رفعها" يحضرها مناضلون في مجال حقوق الإنسان، وممثلو الحكومة والبرلمان، وممثلو منظمات دولية، وأعضاء السلك الأكاديمي والدبلوماسي إضافة إلى صحافيين.

http://alayam24.com/articles-6248.html

نادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان بالثانوية التأهيلية التقنية بالعرائش ينظم زيارة الى مجلس المستشارين و المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

قراءةبتاريخ 24 أبريل, 2015
العرائش : مصطفى الرواص

في اطار برنامجه السنوي،نظم نادي المواطنة والتربية على حقوق الانسان بالثانوية التأهيلية التقنية بالعرائش بشراكة مع جمعية الأمهات والآباء بالمؤسسة زيارة الى المجلس الوطني لحقوق الانسان ومجلس النواب بالرباط الثلاثاء الماضية 21/04/2015 بتأطير منسقي النادي الأستاذين محمد المتوكي ومصطفى سكم.

المحطة الأولى من هذه الرحلة كانت زيارة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في مقره القديم بباب الأحد حيث وجد أعضاء الوفد في استقبالهم عضوي هذا المجلس الأستاذين بوشعيب بنكيفن والسيدة أمينة .وبعد تبادل كلمات الترحيب بين الجانبين بقاعة المناضل المرحوم ادريس بنزكريأعطيت الكلمة لمنسقة النادي والتي أبرزت من خلالها أهمية تفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية بوصفها رافعة لترسيخ قيم المواطنة واكتشاف القناعات والتصورات للمساعدة على بناء القدرات والمهارات لمواجهة التحديات التي يواجهها التلاميذ في حياتهم اليومية لتخلص بعد ذلك الى الوقوف على أنشطة هذا النادي خلال هذا الموسم الدراسي والموسم الذي سبقه من أهمها تنظيم أسبوع حقوقي في اليوم العالمي لحقوق الانسان ابتداءا من 10 دجنبر الماضي ,

من جانبه قدم المتحدث باسم المجلس الوطني لحقوق الانسان الأستاذ بوشعيب بنكيفن عرضا حقوقيا وافيا على شرف أعضاء النادي والوفد المرافق حول أهم المراحل التي قطعها المجلس الاستشاري لحقوق الانسان منذ تأسيسه في 8 ماي 1990 في فترة عصيبة من تاريخ المغرب الحديث عرفت التضييق على الحريات في مختلف المجالات كما توقف في عرضه على اختصاصات هذا المجلس ومكوناته التركيبية وأهم الملفات التي عالجها منذ تأسيسه والاكراهات التي واجهها في مسيرته ليفتح بعد ذلك نقاش بين الجانبين تناول أهم المستجدات في التعريف بقضايا حقوق الانسان وطنيا وجهويا وليختتم بأخذ صور تذكارية بالمناسبة.

الى جانب ذلك تقدم السيد مصطفى الرواص رئيس جمعية الأمهات والآباء بالمؤسسة بشكره الخالص الى السيد بوشعيب بنكيفن على حفاوة الاستقبال وأوضح أن الجمعية عازمة على تفعيل الأندية التربوية بالمؤسسة بالتنسيق مع السيد المدير والسادة الأساتذة وأكد على الدعم الكبير الذي تقدمه الجمعية لفائدة هذه الأندية مشيرا الى المجهود الكبير الذي يبذله الأساتذة منسقو الأندية خاصة الأستاذين محمد المتوكي ومصطفى سكم منسقي نادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسة .

المحطة الثانية من هذه الرحلة كانت زيارة المجلس الوطني لحقوق الانسان في مقره الجديد بأكدال حيث استقبل الوفد من طرف أمين هذا المجلس السيد محمد الصبار وأطلع على الأشغال الجارية به .

اثر ذلك توجه الوفد الى مجلس المستشارين حيث وجد في استقباله عضو هذا المجلس البرلماني محمد حماني رئيس جماعة الساحل بإقليم العرائش الذي أخذ على عاتقه رفقة مكتب جمعية الأمهات والآباء بالمؤسسة ومنسق النادي ترتيب هذه الزيارة .وبعد كلمات الترحيب بين الجانبين رافق السيد محمد حماني أعضاء النادي والوفد المرافق له الى بهو البرلمان وأطلعهم على الشروحات الوافية لقبة البرلمان بمكونيه مجلس النواب ومجلس المستشارين كما رافقهم الى أهم مرافقه خاصة مكاتب اللجن وقاعة الجلسات العامة ليحضر الوفد بالمناسبة الجلسة العلنية للأسئلة الشفوية بقبة البرلمان التي كان يديرها رئيس الجلسة الأستاذ محمد وهبي وكان يجيب على أسئلة النواب البرلمانيين وزير الصحة السيد الوردي.

اثر ذلك نظم السيد محمد حماني على شرف أعضاء النادي وجبة غذاء داخل قبة البرلمان كما نظم بالمناسبة بالقاعة الثامنةجلسة مناقشة رفقة البرلماني علي اليازغي تناول خلالها الدور الهام الذي يطلع به البرلماني في الحياة العامة للبلاد من خلال انتاج النصوص التشريعية والمساهمة في تنمية البلاد .وفي السياق نفسه قدم السيد محمد حماني شحنة قوية الى أعضاء النادي لمعانقة الأمل وبناء الغد المشرق من خلال التطرق الى مسيرته اليومية كانسان واجه

الصعوبات والاحباطات وتسلح بالأمل ليتوج مسيرته بانتخابه عضوا في مجلس النواب ورئيسا لجماعة الساحل.
الى جانب ذلك نظم النادي زيارة الى صومعة حسان حيث زار خلالها أعضاء النادي ضريح المغفور لهما جلالة الملك محمد الخامس والحسن الثاني .

http://www.larachecity.com/?p=14438

التربية على المواطنة بالمؤسسات التعليمية تلم شمل حقوقيي المغرب بالدار البيضاء

التاريخ: 26 أبريل 2015 | فى :أخبار وطنية | اترك تعليق

محمد طالب

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء - سطات، المنتدى الجهوي الأول حول "واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية". حضرته ثلة من الفعاليات ذات الصلة بالمجال، والتي كانت لها مشاركة جدلية في تنشيط محاور اللقاء، سواء من خلال مداخلاتها التقديمية، أو عبر تفاعلها مع نقاشات القاعة. ومن بينها مليكة أكنا، مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الدار البيضاء الكبرى، والناجي شكري، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين دكالة عبدة، وسمير أبو القاسم، عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وثرية بوعبيد، عضو منظمة العفو الدولية فرع المغرب، وسعيد الناجي، ممثل منتدى المواطنة، فضلا عن رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان ومنتمين لنقابة المحامين. وأجمع الحضور على اعتبار التربية والمواطنة على حقوق الإنسان رافعة أساسية لتعزيز احترام الحقوق والحريات الأساسية، وأيضا التنمية الكاملة لشخصية الفرد والشعور بكرامته، كما أنها تكتسي أهمية بالغة في السياق الدولي

الراهن وأولويته، خصوصا مع ما يتميز به الوضع العالمي الحالي من دعوات لمحاربة العنف والإرهاب والكراهية والفقر والإقصاء والتمييز والعنصرية.

وفي هذا السياق، أكدت رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، في تصريح خصت به "ماذا جرى"، أن موعد المنتدى وإن كان نتيجة عمل ربما دام سنة، لكن ثماره يمكن أن تؤسس لاشتغال سنوات. فمنذ أن تم تنصيب اللجنة الجهوية الدار البيضاء – سطات، تضيف رياحة، كان هناك سؤال جميع المؤسسات الموجودة في الجهة عما يمكن أن تقدمه اللجنة، وفي المقابل طالما "أكدنا بأننا من داخل مجموعة النهوض لا يمكن أن نقدم إلا ما تمليه رسالة المجلس وتوجهاته، وأيضا ما ينسجم مع استراتيجية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان". وشددت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، على أن المجلس الوطني بلجانه الجهوية يراهن على الفضاءات التعليمية، علما أنه يتعذر الحديث عن قيم حقوق الإنسان والمواطنة، وعلى نبذ العنف والكراهية ونشر التسامح بمعزل عن الفضاء الذي يكون ويعلم هذه القيم. وهنا لابد أن أوضح، تشرح رياحة، ما الذي يميز مجموعة النهوض داخل اللجان الجهوية عن المركزي "في الحقيقة ليس هناك أي اختلاف، إذ ننفذ برامج المجلس الوطني في مجال التربية على حقوق الإنسان، ونحاول أن ننتقل بهذه الأخيرة من النظري إلى العمل اليومي داخل المؤسسات التعليمية الموجودة في الجهة"، والأكثر من ذلك، تردف المتحدثة، هو أن اللجنة استطاعت من خلال اللقاءات التواصلية الوصول إلى مناطق أخرى بعيدة عن المجال الحضري، ومن ثمة الاستماع إلى المعنيين والمعنيات بالأمر الذين يقومون بالأنشطة داخل المدارس عن الصعوبات والعراقيل التي يواجهونها، في حرص تام على احترام التخصصات المنوطة بالمجلس الوطني والتي هي إثراء الفكر والحوار في قضايا الحقوق. وفي هذا المجال، أشارت رياحة، إلى "أننا راكمنا خلاصات وتوصيات مجموعة من اللقاءات التشاورية دوليا وإقليميا ووطنيا، كما أعددنا قاعدة بيانات وأدلة خاصة بالموضوع".

http://www.madajara.com/4225/

المغرب يمضي في طريق الاعتراف بجمعيات موالية لجبهة البوليساريو الانفصالية

الموضوع في 'مختارات' بواسطة حسين الدمرداش محمد العدل, بتاريخ اليوم في 08:44.

حسين الدمرداش محمد العدلمشرف إسلامياتطاقم الإدارة

الرباط، المغرب (-- (CNNيبدو أن المغرب يريد فتح علاقة جديدة مع المجتمع الدولي فيما يخصّ حرية تأسيس الجمعيات، إذ أكدت مصادر إعلامية أن الدولة المغربية تمضي نحو الاعتراف بـ12 جمعية تنشط في ترابها، منها جمعية معروفة بموالاتها لجبهة البوليساريو الانفصالية، تتبنى مطلب "تقرير المصير في الصحراء الغربية".

وقد قالت وكالة الأنباء الإسبانية إنّ الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حصلت على الضوء الأخضر من السلطات المغربية من أجل العمل بشكل قانوني، حتى وإن كان هذا الترخيص شفويًا ولم يصل بعد إلى ما مكتوب.

كما أكدت الجمعية على لسان نائب رئيسها أنها تواصلت مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة عمومية مغربية مستقلة، وأكد لها إمكانية العمل بشكل قانوني، لا سيما وأن هذه الجمعية، رفعت دعوى قضائية سابقًا ضد وزارة الداخلية بسبب عدم توَّصلها بالوصل، وتمكّنت من ربحها.

وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد دعا عام 2013 السلطات المغربية إلى الاعتراف بجمعيات محظورة، بينها جمعيات في الصحراء، إذ قال إنه على الدولة منح التراخيص للجمعيات التي تملك كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني.

وإذا كانت جمعية انتهاكات حقوق الإنسان قريبة من الترخيص، فإن الأنباء تحدثت عن أن الاعتراف لم يطل بعد جمعية أخرى موالية للبوليساريو، هي تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، الذي تقوده الانفصالية المعروفة أميناتو حيدر، والذي يعدّ من أنشط المنظمات غير الحكومية في ملف الصحراء.

منقوووووووووول

أبو إسلام المصري

http://www.matarmatar.net/threads/9313/

التربية على المواطنة و حقوق الإنسان تمنع من الدخول المدرسي في بعض المؤسسات التعليمية

سيئجيد

المجموعة: مجتمعتم إنشاءه بتاريخ الأحد, 26 نيسان/أبريل 2015 17:23كتب بواسطة: مراسلة : بلقايد يدرالزيارات: 28 نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالدار البيضاء – سطات المنتدى الجهوي الاول تحت عنوان " اندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية لجهة الدار البيضاء– سطات"

ودالك يوم الجمعة 24 ابريل 2015 بفندق كولدن توليب فرح الدار البيضاء شارك فيها كل من :

السيد جمال بوزفور كمسير الجلسة .

السيدة سميشة الرياحي رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الدار لبيضاء – سطات.

السيدة مليكة اكنا مديرة الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الدار البيضاء – سطات.

السيد الناجي شكري مديرالاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين دكالة عبدة .

وغاب عنها السيد محمدالعوينة مدير الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الشاوية ورديغة رغم توجيه الدعوة اليه من طرف المنظمين.

ومن خلال تدخلها تطرقت السيدة سميشة رياحة انه في اطار التوجهات الكبرى للمجلس الوطني لحقوق الانسان الرامية الى النهوض بثقافة حقوق الانسان وخاصة داخل الموسسات التعليمية وكدالك اعتبارا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الانسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتاريخ 14 دجنبر 2014 واتفاقية الشراكة المبرمة بين اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الدار البيضاء – سطات، الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتكوين المهني الدار البيضاء الكبرى، دكالة عبدة والشاوية ورديغة.

واقتناعا بأن ترسيخ ثقافة في المجتمع مرتبط بشكل قوي بالتربية والتكوين وبانخراط المؤسسات الفاعلة في هذا الميدان والتزامها بتعميق هذه القيم في فكر وسلوك الاطرالتربوية والتلاميذ والطلبة مواطني ومواطنات الغد.

كما قررت تشخيصا لوضعية الحالية للتربية على حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية على مستوى 16 نيابة تابعة لأكاديمية الشاوية ورديغة دكالة عبدة والدارالبيضاء الكبرى الهدف منها التعرف على واقع حقوق الانسان وتفعيل اندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان وتطوير الممارسة الحقوقية داخل هده المؤسسات و التي يبلغ عددها 490 مؤسسة حسب الخريطة المدرسية 2013-2014.

وبعد عملية التشخيص تم استخلاص ما يلي .

1-رصد غياب اندية التربية والتكوين على المواطنة وحقوق الانسان في اغلب المؤسسات التعليمية اما بالنسبة للموجودة فهي غير مفعلة.

2-ضعف التكوين في ثقافة حقوق الانسان لدى الاطر التربوية المشرفة على الاندية.

3-الوقوف على تجارب رائدة في بعض المؤسسات التعليمية الشيء الدي يتطلب دعمها وتطويرها.

4-الوقوف على ان الجميع يشتكي من تفاقم العنف في الوسط المدرسي.

5-استعداد اللجنة الجهوية للقيام بالتكوين والتدريب حسب الاحتياجات.

كما تم وضع الاستمارات لدى جميع المؤسسات التعليمية والتي بلغ عددها 400 اسشمارة في الوقت الدي بلغ فيه عدد المؤسسات 490.

وجائت النتائج كما يلي .

عدد الاستمارات المعبئة 259.

نسبة الاجابة 60.65% الدار البيضاء الكبرى.

49.12% الشاوية ورديغة.

36% دكالة عبدة .

عدد الاندية المفعلة 147 نادي من أصل 259 .

179 مؤسسة تتوفر على مكتبة.

61 مؤسسة تلقى اطرها تكوينا فيما يخص ثقافة حقوق الانسان في حين نجد ان 159 مؤسسة لم تتلقى اي تكوين.
16 مؤسسة تلقى اعضاء النادي تكوينا .
122 مؤسسة تتوفر على قاعة للنادي في حين ان 122 مؤسسة بدون قاعة.
وحسب هده المعطيات يمكن ان نستنتج ان اندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان لا يمكن لها الولوج الى بعض المؤسسات من بوابة الدخول المدرسي.

http://www.sijilmassapress.com/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/6203-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9.html

L'éducation à la citoyenneté passée au crible fin

7470/5

Un rapport de CRDH sur la région de Casablanca-Settat

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat a présenté, vendredi à Casablanca, un rapport sur la situation de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au niveau des établissements scolaires de la région.

Présenté par Mme Malika Zaki, membre de la Commission et coordinatrice du groupe de travail lors du Premier Forum régional sur la situation de ces clubs, le rapport fait l'état des lieux de quelque 490 établissements scolaires des cycles secondaires collégial et qualifiant au niveau de 16 délégations relevant des 3 Académies régionales d'éducation et de formation (AREF), à savoir celles du Grand Casablanca, de Chaouia-Ouardigha et de Doukkala Abda.

Le document révèle notamment les obstacles qui entravent la mise en place ou la mise en œuvre de ces clubs et se veut une plate-forme pour l'élaboration d'un Plan d'action en la matière en coordination avec tous les acteurs régionaux.

Intervenant à l'ouverture de cette rencontre, la présidente de la CRDH Casablanca-Settat, Mme Soumicha Riyaha, a indiqué que l'élaboration de ce rapport et l'organisation du Forum s'inscrivent dans le cadre des efforts du Conseil national des droits de l''Homme (CNDH) et de ses Commissions régionales en matière de promotion des droits de l'Homme au sein des établissements scolaires.

Mme Riyaha a, dans ce sens, rappelé le cadre normatif national et international qui encadre l'action CNDH en matière d'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, citant particulièrement la Déclaration et le Programme d'action de Vienne (1993) qui considèrent l'éducation aux droits de l'Homme, entre autres, comme essentielle à la promotion et à la réalisation de relations stables et harmonieuses entre les communautés et favoriser la compréhension mutuelle, la tolérance religieuse et la paix.

Elle a également passé en revue les principaux axes du Plan d'action national de l'éducation en matière des droits de l'Homme, ainsi que les grandes lignes de la Plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, arrêtés dans le cadre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).

Pour sa part, la directrice de l'AREF de la région du Grand Casablanca a relevé l'importance des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, compte tenu du fait que l'école constitue un lieu de socialisation par excellence. La stratégie du ministère de tutelle dans le domaine de l'éducation aux droits de l'Homme vise l'institutionnalisation des clubs de citoyenneté et des droits de l'Homme, note-t-elle.

Le rapport sur la situation de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au niveau des établissements scolaires de la région a dévoilé plusieurs dysfonctionnements quant à la mise en place de ces clubs qui constitueront une plateforme pour l'élaboration d'un Plan d'action pour les années à venir.

Droits Homme

Syndicats : Le CNDH a le sien!

Le Reporter
Publié le 26 Avril 2015
Affichages : 44

Les employés du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) ont créé (le 28 mars dernier, à l'issue d'une Assemblée générale) leur syndicat. Affilié à l'UMT, ce dernier représentera les employés du siège central du Conseil à Rabat, mais aussi ceux des treize Commissions régionales. Le Bureau syndical souligne que la création d'un syndicat répond au besoin d'encadrement des employés pour la défense de leurs intérêts, la préservation de leur acquis et la gestion des dysfonctionnements potentiels.

L'action syndicale, comme le mentionne le communiqué, n'est pas toujours synonyme de conflit et de contrainte. Il s'agit plutôt d'une coopération et d'une force de proposition dans la gestion des ressources humaines.

http://www.lereporter.ma/politique/breves-actualite/5289-syndicats-le-cndh-a-le-sien

LE MATiN.ma

Etablissements scolaires
Présentation d'un rapport sur la situation des Clubs de l'éducation aux droits de l'Homme

25 avril 2015 - MAP, LE MATIN

Facebook Tweet Google +

Le rapport sur la situation de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au niveau des établissements scolaires de la région a dévoilé plusieurs dysfonctionnements quant à la mise en place et la mise en œuvre de ces clubs.

Le document révèle notamment les obstacles qui entravent la mise en place ou la mise en œuvre de ces clubs et se veut une plate-forme pour l'élaboration d'un Plan d'action en la matière en coordination avec tous les acteurs régionaux.

La Commission régionale des Droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat a présenté, vendredi à Casablanca, un rapport sur la situation de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au niveau des établissements scolaires de la région.

Présenté par Mme Malika Zaki, membre de la Commission et coordinatrice du groupe de travail lors du Premier Forum régional sur la situation de ces clubs, le rapport fait l'état des lieux de quelque 490 établissements scolaires des cycles secondaires collégial et qualifiant au niveau de 16 délégations relevant des 3 Académies régionales d'éducation et de formation (AREF), à savoir celles du Grand Casablanca, de Chaouia-Ouardigha et de Doukkala Abda.

Le document révèle notamment les obstacles qui entravent la mise en place ou la mise en œuvre de ces clubs et se veut une plate-forme pour l'élaboration d'un Plan d'action en la matière en coordination avec tous les acteurs régionaux.

Intervenant à l'ouverture de cette rencontre, la présidente de la CRDH Casablanca-Settat, Mme Soumicha Riyaha, a indiqué que l'élaboration de ce rapport et l'organisation du Forum s'inscrivent dans le cadre des efforts du Conseil National des Droits de l''Homme (CNDH) et de ses Commissions régionales en matière de promotion des droits de l'Homme au sein des établissements scolaires.

Mme Riyaha a, dans ce sens, rappelé le cadre normatif national et international qui encadre l'action CNDH en matière d'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, citant particulièrement la Déclaration et le Programme d'action de Vienne (1993) qui considèrent l'éducation aux Droits de l'Homme, entre autres, comme essentielle à la promotion et à la réalisation de relations stables et harmonieuses entre les communautés et favoriser la compréhension mutuelle, la tolérance religieuse et la paix.

Elle a également passé en revue les principaux axes du Plan d'action national de l'éducation en matière des droits de l'Homme, ainsi que les grandes lignes de la Plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, arrêtés dans le cadre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).

Pour sa part, la directrice de l'AREF de la région du Grand Casablanca a relevé l'importance des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, compte tenu du fait que l'école constitue un lieu de socialisation par excellence. La stratégie du ministère de tutelle dans le domaine de l'éducation aux droits de l'Homme vise l'institutionnalisation des clubs de citoyenneté et des droits de l'Homme, note-t-elle.

Le directeur de l'AREF Doukkala-Abda, M. Ennaji Chokri, a, quant à lui, rappelé que l'adoption de l'approche droits de l'homme dans le système éducatif national a commencé avec le Programme national de l'éducation en matière des droits de l'Homme qui a été adopté à l'occasion de la Décennie des Nations Unies pour l'éducation dans le domaine des droits de l'homme (1995-2004).

M. Chokri a ajouté que la dynamique que connait le Maroc actuellement dans le domaine des droits de l'Homme nécessite la conjugaison de tous les efforts et le renforcement de la coopération entre tous les partenaires, en vue de relever le défi de l'éducation aux droits de l'Homme.

Le rapport sur la situation de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au niveau des établissements scolaires de la région a dévoilé plusieurs dysfonctionnements quant à la mise en place et la mise en œuvre de ces clubs qui constitueront une plateforme pour l'élaboration d'un Plan d'action pour les années à venir.

Parmi ces dysfonctionnements on relève notamment l'absence de ces clubs dans bon nombre d'établissements, la non mise en œuvre de certains clubs, une insuffisance en matière de formation des encadrants, outre des dysfonctionnements liés aux infrastructures.

http://www.lematin.ma/express/2015/etablissements-scolaires_presentation-d-un-rapport-sur-la-situation-des-clubs-de-l-education-aux-droits-de-l-homme/222626.html

LE MATiN.ma

Droits Homme

Visite de travail de Driss El Yazami à Sofia

27 avril 2015 - MAP-LE MATIN
27 avril 2015 - 10h03

Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) Driss El Yazami, entame ce lundi une visite de travail de deux jours à Sofia, à l'invitation de la Vice-présidente de la République de Bulgarie, Margarita Popova.

Lors de cette visite, Driss El Yazami s'entretiendra avec Margarita Popova à propos des droits des migrants et des demandeurs d'asile, notamment après la mise en place par le Maroc d'une nouvelle politique migratoire et l'organisation d'une opération de régularisation des migrants inédite en Afrique et dans le monde arabe. Driss El Yazami mettra également en exergue, à cette occasion, la nouvelle dynamique marquant les réformes entreprises dans le Royaume, en matière de Droits de l'Homme et de libertés fondamentales.
Le programme de la visite du président du CNDH à Sofia, prévoit, par ailleurs, des réunions de travail avec des représentants des ONG les plus représentatives en matière de promotion et de défense des Droits de l'Homme, notamment le Comité Helsinki Bulgare et l'Association européenne de défense des droits de l'homme en Bulgarie.
Des échanges auront lieu au Parlement avec le président de la Commission parlementaire des confessions religieuses et des droits de l'Homme et à l'Ecole Dimitar Panitza de sciences politiques.
Driss El Yazami rencontrera aussi Katia Todorova, vice-ministre des Affaires étrangères et Ivaïlo Kalfine, Vice-Premier ministre, chargé de la Politique démographique et sociale et ministre du Travail et de la Politique sociale.
A la faveur de sa visite en Bulgarie, le président du CNDH animera une conférence publique à la prestigieuse Université St Kliment Ohridski, sous le thème «Droits de l'Homme dans un monde globalisé : les défis à relever», à laquelle ont été conviés des militants de droits de l'Homme, des représentants du gouvernement et du Parlement, des responsables d'Organisations internationales, des membres du Corps académique et diplomatique ainsi que des journalistes.

http://www.lematin.ma/express/2015/droits-homme_visite-de-travail-de-driss-el-yazami-a-sofia/222710.html

Plaidoyer pour trouver un juste équilibre entre la compétitivité économique et les relations sociales dans les entreprises (membre du CESE)/ I

MAP
24.04.2015
16h30

Marrakech, 24 avr. 2015 (MAP) - Il s'avère nécessaire, aujourd'hui plus que jamais, de trouver un juste équilibre entre la compétitivité économique et les relations sociales au sein des entreprises, a souligné, vendredi à Marrakech, Mohamed Fikrat, membre du Conseil économique, social et environnemental (CESE).

"Pour parvenir à une paix sociale durable, tous les intervenants concernés sont appelés à privilégier un modèle basé sur le dialogue, le consensus, la collaboration, la responsabilité, et sur un schéma gagnant-gagnant", a-t-il relevé à l'ouverture des travaux du 20è Colloque international de l'Association nationale des gestionnaires et formateurs des Ressources humaines (AGEF), un événement placé sous le thème "Pour un nouveau modèle de relations sociales: comment évoluer vers une logique de co-construction ?".

La compétitivité durable des entreprises exige l'efficacité économique sans négliger la cohésion sociale, a-t-il ajouté, tenant à rappeler que le CESE a, dès sa création, élaboré un pacte social, qui traduit l'importance de la question des relations sociales pour le conseil.

Le président de la Confédération africaine des ressources humaines (CARH), Hicham Zouanat, a relevé, pour sa part, la pertinence de la thématique choisie à la veille du 1er mai et des échéances professionnelles, qui interpellent la qualité des relations sociales.

Et de faire observer que les relations sociales impactent le climat des affaires, la compétitivité des entreprises et l'attractivité des investissements.

"Le Maroc connaît une moyenne de 400 grèves chaque année. C'est l'équivalent de 0,5 point de croissance économique perdu chaque année à cause des conflits sociaux", a-t-il déploré, soulignant que les relations sociales dans les entreprises sont appelées à passer de la logique de "confrontation" à une logique de construction.

Le président de l'AGEF, Abdellah Chenguiti, a, de son côté, souligné que les dispositifs de concertation et de dialogue mis en place par le Code du travail devraient contribuer à entretenir des relations sociales saines, propices au maintien d'un bon climat social, à même de favoriser la cohésion sociale, de garantir la qualité et la continuité des services publics, de soutenir la performance des entreprises et d'encourager les investissements, facteur de création de richesses et d'emplois.

"Le nouvel arsenal juridique, plus de 10 ans après son entrée en vigueur, est encore loin de produire les effets escomptés en matière de régulation des rapports collectifs de travail ", a-t-il ajouté.

FB---BR.
NH.

http://www.menara.ma/fr/2015/04/24/1606646-plaidoyer-pour-trouver-un-juste-%C3%A9quilibre-entre-la-comp%C3%A9titivit%C3%A9-%C3%A9conomique-et-les-relations-sociales-dans-les-entreprises-membre-du-cese-I.html

Plaidoyer pour trouver un juste équilibre entre la compétitivité économique et les relations sociales dans les entreprises (membre du CESE)/ 2

MAP
24.04.2015
16h30

C'est pour cela que le tissu économique marocain est affecté annuellement par plus d'un millier de conflits collectifs du travail, qui engendrent quelque 250 mouvements de grève et plus de 300.000 journées de travail perdues.
De son côté, Nadir Moumni, conseiller au sein du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), a appelé au renforcement des mécanismes actuels prévus par le Code du travail et à la mise en œuvre de la Responsabilité sociale des entreprises (RSE).
Organisé en partenariat avec la Fondation Konrad Adenauer, le CNDH, l'Agence nationale de promotion de l'emploi et des compétences (ANAPEC), le 20è Colloque international de l'AGEF connaît la participation de plus de 350 acteurs de la fonction Ressources humaines (RH) et des relations sociales, des représentants étatiques, chefs d'entreprises, experts internationaux, leaders syndicaux, consultants et chercheurs universitaires, issus de 8 pays.
Les participants à cette rencontre s'attèlent durant deux jours d'échanges, à formuler des recommandations à même de contribuer à enclencher la dynamique de transformation du paysage des relations sociales au Maroc. Les participants débattent de thèmes se rapportant à "Quel modèle de relations sociales pour une compétitivité économique responsable ?", "Mutations économiques et sociales: impact sur la compétitivité du Maroc", "Relations sociales : Modèles d'ici et d'ailleurs", "Bilan des relations sociales et attentes des acteurs: regards croisés", "Initiatives des acteurs pour la modernisation des relations professionnelles", "Efficacité des lois et des institutions d'encadrement des relations sociales" et "Promotion du champ conventionnel : pour un climat propice à l'éclosion d'une nouvelle génération de conventions collectives". L'AGEF œuvre depuis 44 ans pour la promotion de la fonction RH au sein de l'entreprise marocaine, en menant des activités de formation, d'étude, d'échange et de partage de bonnes pratiques, visant à replacer l'Homme au cœur de la stratégie de l'entreprise et à développer des outils de management RH modernes et performants. Forte de son réseau d'adhérents et de sa présence régionale à travers le Royaume, l'AGEF est l'un des acteurs les plus engagés en matière de valorisation des ressources humaines au niveau national.
FB---BR.
NH.

http://www.menara.ma/fr/2015/04/24/1606647-plaidoyer-pour-trouver-un-juste-%C3%A9quilibre-entre-la-comp%C3%A9titivit%C3%A9-%C3%A9conomique-et-les-relations-sociales-dans-les-entreprises-membre-du-cese-2.html

CIHRS celebrates its 21st anniversary in Tunisia and honors chair Kamal Jendoubi

Posted by: PR Newswire Posted date : April 26, 2015 at 1:31 am UTC 58 views In : Press Releases
CAIRO, 25 April 2015 / PRN Africa / — April 23, 2015, the Cairo Institute for Human Rights Studies organized a celebration in Tunis to mark its 21st anniversary. The Minister of Justice Mohammed Saleh Bin Eissa, the Moroccan ambassador, and diplomats and representatives of the embassies of the US, UK, France, Belgium, Japan, Finland, and The EU mission in Tunisia joined in the celebrations.
The director of the Tunis bureau of the UN Office of the High Commissioner for Human Rights, Dimiter Chalev, was also present, as were representatives of international and local civil society, among them Idris al-Yazmi, the head of the National Council for Human Rights in Morocco; al-Mukhtar al-Tarifi, the representative of the International Federation for Human Rights in Tunisia, and Bushra Belhaj, the chair of the rights and liberties committee in the Tunisian parliament.
The occasion was inaugurated with a one-minute silence in tribute to the victims of human rights abuses and terrorism in the Arab region. This was, followed by a note sent by the High Commissioner on Human Rights Zeid Bin Raad al-Husseini, who was unable to attend. In the note, Raad said that the Arab world was currently facing two related challenges: the transition to more stable democratic societies and the alarming increase in violence in the context of the rise of ISIS and other extremist takfiri groups. This lends even greater importance to rights organizations in the region that can analyze these difficulties, spread a culture of tolerance, promote respect for human rights, and engage in a constructive dialogue on cultures and global human rights standards. For more than two decades, Raad said, the CIHRS has been engaged in these missions, becoming a strong advocate and defender of human rights that has won international recognition and several awards. It also enjoys credibility in the region, having given a voice to those who are afraid to speak and stood up against religious bigotry and hate speech.
Tunisian Minister of Defense Farhat Horchani also sent a note of congratulations to the CIHRS, expressing his regret for being unable to attend. This may be the first time a rights group has received such a missive from a defense minister in the region. Horchani, who has no military background, was the dean of the Faculty of Law and Political Science in Tunis, the chair of the Tunisian Association for Constitutional Law, and a member of several other civic associations. A UN expert, he was also a member of the High Body for the Realization of the Objectives of the Revolution in Tunisia. The Ministry of Women apologized for not attending, but also sent its congratulations and wished the CIHRS the best for its new start in Tunisia.
During the celebration, special tribute was paid to Minister of Constitutional Bodies and Civil Society Kamal Jendoubi, the chair of the CIHRS board of directors. Participants paid tribute to his years of struggle and advocacy in the region, and the CIHRS gave him a commemorative gift in honor of his profound efforts devoted to the Institute over two decades and 'in recognition and gratitude for decades of work with integrity, sincerity, insight, and the commitment and dedication and unlimited loyalty to all human rights issues."

Jendoubi said he considered the gesture an honor for the Arab rights movement and the values and principles in defense of which many have been imprisoned, including Nabeel Rajab and Abd al-Hadi Khawaja in Bahrain, Mazen Darwish in Syria, Alaa Abd al-Fattah and his comrades in Egypt, and other human rights defenders in the region.

In his speech, Dimiter Chalev from the OHRC noted that "We are celebrating two occasions today, the 21st anniversary or the birth day of the Cairo institute, one of the most distinguished and long standing human rights NGOs in the MENA region, as well as honoring one of the most persistent and pioneering human rights defender not only at the Tunisian level but also at the regional and international levels, (Kamal Jendoubi.) Both have been of great assistance to the region and have been contributing to defending and highlighting human rights concerns in the region."

Chalev added; "We as OHCHR in general and Tunisia office in particular worked and will continue to work with (CIHRS) both in advocating, protection and capacity building in the area of human rights and contributing to widening democratic space, freedom of expression, supporting human rights defenders, rule of law, and promoting inclusion rather than exclusion."

The celebration concluded with a word from CIHRS director Bahey eldin Hassan, who expressed his gratitude to all those who supported CIHRS in its long journey on the regional and international levels, as well as the Institute's staff. He especially thanked Tunisian civil society for welcoming and offering support to the new CIHRS branch office in Tunis. Hassan noted that this is an historic moment for the Arab region, with increased concern for the respect for human rights. It is not coincidence, Hassan also added, that the states that collapsed states (Syria, Libya, and Iraq) in which terrorist chose to settle, were ruled by the worst of the dictatorships for more three decades.

Founded as a regional organization in 1994 in Cairo, the CIHRS developed its perspective on change and its priorities and strategies based on its vision of the nature of the human rights problem in the Arab world. It began to expand with the goal of strengthening its capacities to defend human rights, establishing an office in Geneva to promote coordination and ties between rights organizations in the Arab world and the OHCHR and the UN Human Rights Council. In 2014, it opened a regional branch office in Tunis and appointed a permanent representative in Brussels; it intends to soon open a branch office in another country.

SOURCE Cairo Institute for Human Rights Studies

http://en.starafrica.com/news/cihrs-celebrates-its-21st-anniversary-in-tunisia-and-honors-chair-kamal-jendoubi.html